تقرير إقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الاجتماع

الأستاذ الدكتور/ أحمد زايـد

يوليـو 2010

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
لمنظمة المرأة العربية

الطبعة الأولى
القاهرة

2011

منظمة المرأة العربية

25 شارع رمسيس - الكورية - مصر الجديدة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : 24183301 (202+)
24183101

فاكس : 24183110 (202+)

بريد الكتروني : info@arabwomenorg.net

الموقع الكتروني : www.arabwomenorg.org

رقم الإيداع : 10649 / 2011

طبع بمطابع التوبار

قائمة المحتويات

صفحة ٤ أبيض

الفصل الأول: خلفية منهجية

1- تمهيد: خلفية منهجية 11

1-1 : أهمية الدراسة 12

1-2 : أهداف مشروع الدراسات المسحية للمجال الاجتماعي 13

1-3 : الإجراءات المنهجية 14

1-3-1 : الاستبيان: مراحل الصياغة والمحتوى 15

1-3-2 : تعريف المشروع (في المجال الاجتماعي) 17

1-3-3 : المجالات التي تغطيها الدراسات المسحية في المجال الاجتماعي 18

1-4 : المفاهيم والتعريفات 18

1-5 : الأقسام الأساسية للتقرير 22

1-6 : إجراءات الدراسة الميدانية 23

1-7 : أسلوب تحليل البيانات 26

الفصل الثاني: الواقع الاجتماعي للمرأة العربية والجهود المبذولة لتحسين وضع المرأة

1 – الواقع الاجتماعي للمرأة العربية 29

2-1 : الأوضاع التعليمية للمرأة العربية 30

2-2 : الأوضاع الصحية للمرأة العربية 32

2-3 : أوضاع العمل والوضع الاقتصادي 34

2-4 : الممارسات الضارة وصور التمييز الثقافي 36

2- الجهود المبذولة لتحسين وضع المرأة (مع إشارة خاصة إلى المجال الاجتماعي) 38

2-1 : دور المنظمات الدولية في تحسين أوضاع المرأة العربية 39

2-2 : الأوضاع الدستورية والتشريعية 40

2-3 : المشاركة السياسية 42

2-4 : دور المجتمع المدني في تحسين أوضاع المرأة العربية 46

2-5 : الموقف من اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة 47

الفصل الثالث: تحليل الوضع الراهن للمشروعات المرتبطة بالمجال الاجتماعي

1- وصف المشروعات المرتبطة بالحقل الاجتماعي 51

1-1 : مدى الاستمرارية في المشروعات 52

1-2 : المدى الزمني للمشروع 55

1-3 : التغطية الجغرافية للمشروعات 58

1-4 : نطاق عمل المشروع 60

1-5 : ارتباط المشروع بمشروعات أخرى 62

2- تنفيذ المشروعات 65

2-1 : طبيعة الجهات المنفذة للمشروعات 65

2-2 : مصادر التمويل 68

2-3 : استقلالية ميزانية المشروع الاجتماعي 70

2-4 : مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشروع 72

2-5 : طبيعة الأنشطة التي تعمل بها المشروعات 74
2-6 : الفئات المستهدفة 76
2-7 : العاملون في المشروعات 81
3– الكفاءة في إنجاز المشروعات 84
3-1 : النجاح في تحقيق الأهداف 85
3-2 : حجم الإنجازات التي تحققت (عناصر القوة) 86
3-3 : العقبات والمشكلات 88
4 – التقييم والمتابعة 91
4-1 : تقييم المشروعات 91
4-2 : مراحل التقييم 93
4-3 : جهة التقييم 95
4-4 : منهجية التقييم 97

الفصل الرابع: الرؤية المستقبلية

1–الرؤية المستقبلية 105
1-1 : مقترحات حول تحسين المشروعات الحالية 105
1-1-1 : تحسين المشروعات في مجال التخطيط 105
1-1-2 : تحسين المشروعات في مجال التمويل 106
1-1-3 : تحسين المشروعات في مجال التنفيذ 107

4-1-1: مقترحات خاصة بتحسين مشاركة المرأة 109

5-1-1: مقترحات خاصة بتحسين التقييم 109

2-1: أهم المجالات المقترحة لإنشاء مشروعات جديدة في المجال الاجتماعي 110

1-2-1: في مجال القوانين والتشريعات 111

2-2-1: في مجال التمكين الاقتصادي 111

3-2-1: في مجال التوعية والتثقيف 112

4-2-1: في مجال التدريب 112

5-2-1: في مجال التعليم ومحو الأمية 112

6-2-1: في مجال النوع الاجتماعي 113

7-2-1: في مجال التربية الجنسية والصحة الإنجابية 113

8-2-1: في مجال مكافحة العنف 113

9-2-1: في المجال السياسي 114

10-2-1: في مجال الدراسات والبحوث 115

3-1: رؤيـة عامـة 115

قائمـة المراجـع 117

ملاحق الدراسة 133

الفصل الأول

خلفية منهجية

صفحة ١٠ أبيض

1 - تمهيد: خلفية منهجية

تشهد المجتمعات اليوم اهتمامًا كبيرًا بقضايا المرأة نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأصبحت هذه القضية ذات أولوية بالنسبة للدول والمؤسسات المدنية والباحثين. وهناك مبادرات وجهود تبذل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في مجال وضع الخطط والاستراتيجيات من أجل تنمية بشرية أساسها تكافؤ الفرص بين الجنسين. فكما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية فإن عدم المساواة بين الجنسين يمثل أبرز المعوقات أمام التنمية البشرية في العالم العربي، خاصة وأن أدوار النوع الاجتماعي النمطية المرسخة بشدة تحد من فرص مشاركة المرأة في اتخاذ القرار.

وفي هذا الإطار تهدف منظمة المرأة العربية إلى النهوض بأوضاع المرأة العربية، والتوعية بأهمية مشاركتها في تنمية مجتمعاتها العربية، وتحقيق التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء من خلال الجهود التي تهدف إلى التمكين والتوعية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية.

وتعد هذه الدراسة إحدى الدراسات المسحية التابعة لمنظمة المرأة العربية. وتهتم بالمشروعات والبرامج التي تستهدف النهوض بالمرأة، وتمكينها من حقوقها، وتعزيز مشاركتها في الحياة؛ حيث تقوم برصد المشروعات التي طبقت بالفعل، وكذا المشروعات قيد التنفيذ، مع الحرص على رصد النتائج والأهداف التي حققتها المشروعات التي انتهى تنفيذها، وكذا المراحل التي أنجزتها المشروعات القائمة؛ مما يساعد على تشخيص الوضع الراهن، وتعزيز كفاءة البرامج والمشروعات والأنشطة الهادفة إلى تحسين وضع المرأة.

وتعد هذه المرحلة من الدراسة هي المرحلة الرابعة والأخيرة من مشروع الدراسات المسحية للبرامج والمشروعات المنفذة في الدول العربية من أجل النهوض بالمرأة. حيث تركز هذه

الدراسة المسحية على المشروعات الاجتماعية الموجهة إلى المرأة في السنوات الخمس الأخيرة (الفترة من 2005م-2009م)؛ بهدف الوقوف على الجهود المبذولة على المستويين الرسمي وغير الرسمي من أجل النهوض بالمرأة، وتحسين أوضاعها الاجتماعية، ورصد المجالات الاجتماعية التي تم التركيز عليها وتلك التي لم تشملها المشروعات المنفذة؛ الأمر الذي يتيح للدول الأعضاء مراجعة سياستها وبرامجها الموجهة للمرأة بهدف سد الثغرات، والوقوف على مدى نجاح تلك المشروعات في تحقيق أهدافها، وأسباب الإخفاق؛ وهو ما يؤسس لوضع خطط مستقبلية مبنية على قاعدة عريضة من المعايير الموحدة بين الدول الأعضاء، وترسيخ ثقافة المشروع المتكامل بوصفها أساسًا لأية عملية تنموية ناجحة.

وقد سبق هذه المرحلة من الدراسة ثلاث مراحل، كانت الأولى عبارة عن مسح البرامج الموجهة للمرأة العربية في مجالات التعليم والاقتصاد والإعلام، ثم المرحلة الثانية، والتي اهتمت بمسح البرامج الموجهة للمرأة العربية في مجال السياسة، والمرحلة الثالثة، والتي تم فيها مسح البرامج الموجهة للمرأة العربية في مجال القانون.

1-1: أهميـة الدراسـة

تأتى أهمية هذه الدراسة في إطار المشروع العام الذي تندرج فيه، وهو الإحاطة بالجهود التي تُبذل في المجال الاجتماعي للمرأة في الوطن العربي، وذلك ضمن مشروع مسحي شامل يضم في طياته مراحل متعددة بدءًا بالمشروعات الخاصة بالمرأة سياسيًا واقتصاديًا ثم اجتماعيًا. ولعل هذا المشروع سيمنح منظمة المرأة العربية: تأسيس أول قاعدة بيانات ومعلومات حول واقع المرأة العربية في جميع الدول مستقاة من أرض الواقع، بعيدًا عن الضرورات الحتمية والافتراضات غير المنطقية المعتمدة تقديريًا من البعض. وهذه القاعدة من البيانات الميدانية ترتبط بتحليل منهجي يهدف إلى ما يلي:

- توفير رؤية متكاملة لواقع المجتمع الذي تعيش في إطاره المرأة العربية .
- رصد المشروعات التي تناولت المرأة ، وتقييمها ، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها .
- منع تكرار المشروعات ذاتها ، بل البناء عليها والانطلاق إلى مشروعات أكثر تقدمًا تستفيد من نقاط القوة وتعززها ، وتحدد نقاط الضعف لتتجاوزها .
- توفير رؤية ومدخل لوضع أجندة عمل وفق معطيات إمبيريقية قابلة للتحقيق .
- صياغة تعاون إقليمي لمواجهة المشكلات المتشابهة من خلال قاعدة معلومات موحدة المعايير .
- ترسيخ ثقافة المشروع المتكامل بوصفها أساسًا لأية عملية تنموية يراد لها النجاح .
- إيجاد إطار للتنسيق وتبادل التجارب والخبرات بواسطة منظمة المرأة العربية .

وهنا تكمن الأهمية الكبرى لهذا المشروع ؛ لأنه لم يعد من المنطقى أبدًا أن نتحدث عن المرأة دون أن نتلمس ميدانيًا الإمكانيات والمشروعات التي تتعامل معها ، والتي تستهدف النهوض بها في إطار رؤية سياسية في كل الدول التي تضع المرأة في أولوياتها . ولاشك في أن المجال الاجتماعي من أهم المجالات التي ترتبط بعمليات تمكين المرأة ؛ ذلك أنه المجال الأوسع والأشمل . ولاشك في أن تعرف حدود هذا المجال وميادين النشاط فيه سوف يؤدى إلى فهم عميق للمشكلات التي تعوق تمكين المرأة العربية .

2-1: أهداف مشروع الدراسات المسحية للمجال الاجتماعي

يهدف مشروع الدراسات المسحية في المجال الاجتماعي إلى ما يلي :

- حصر المشروعات الاجتماعية المنفذة التي تتعلق بالمرأة ، أو التي استهدفت المرأة (استهدفت النهوض بالمرأة وتمكينها اجتماعيًا على نحو مباشر أو غير مباشر) .
- تعرف البرامج والمشروعات التي نفذت في المجال ، والأهداف التي حققتها تلك البرامج ، والأهداف التي فشلت في تحقيقها .

- تعرف البرامج قيد التنفيذ بما يمنع التكرار، سواء للبرنامج برمته أو للمراحل التي نفذت منه.
- تحديد المشكلات التي تواجهها البرامج للعمل على تفاديها أو إيجاد حلول لها عند صياغة البرامج الجديدة.
- استشراف الآفاق المستقبلية لدعم المشروعات الاجتماعية الخاصة بالمرأة. وتحديد البرامج التي يمكن أن تتبناها المنظمة للنهوض بالمرأة في المجال محل المسح، سواء على المستوى العربي – كليًا أو جزئيًا– أو على مستوى دولة بعينها في شكل مشروعات رائدة يمكن إعادة تنفيذها في دول عربية أخرى.
- تحديد المجالات التي يمكن فيها تفعيل التنسيق والتعاون وتبادل الخبرة فيما بين الدول الأعضاء في مراحل إعداد البرامج وتنفيذها.
- دعم ورفع كفاءة البرامج والمشروعات المستهدفة تمكين المرأة العربية.

3-1: الإجـراءات المنهجيـة

ولتنفيذ مسح المشروعات الموجهة لتمكين المرأة في المجال الاجتماعي، تم إتباع المراحل الزمنية التالية:

المرحلة الأولى (مارس/آذار 2009م)

عقد ورشة تمهيدية لمشروع الدراسات المسحية – المجال الاجتماعي، والمنعقدة في القاهرة في الفترة من 17–19 مارس/آذار 2009م، والتي حضرها الخبراء المكلفون بكتابة تقارير الدراسات المسحية في الدول العربية أعضاء منظمة المرأة العربية. حيث اتفق الخبراء على تعريف المجال الاجتماعي وتبنى استمارة البحث ومعايير اختيار المشروعات. كما توصلت ورشة العمل هذه إلى الإطار المرجعي الموحد الذي يعتمد المنهج الذي تتوخاه الدراسات في مسح الحقل الاجتماعي.

المرحلة الثانية (إبريل/ نيسان 2009م)

اختبار الاستمارة وإجراء تعديلات من قبل الدول الأعضاء(انظر الملحق رقم (1): الاستبيان)، وذلك من خلال الحصر الأولي والمبدئي للوضع القائم، ومسح بعدد المشروعات عن طريق مراجعة المصادر الثانوية وتحليلها (الدراسات والإحصاءات المتاحة سلفًا) ومراجعة المتاح وذي الصلة من البيانات المحلية الخاصة بالموضوع.

المرحلة الثالثة (مايو/ أيار – يولية/ تموز 2009م)

استلام الاستمارة في شكلها النهائي، مرسلة من قبل الأستاذ الدكتور أحمد زايد منسق المشروع بتاريخ 2009/5/10م (انظر ملحق 2: الاستمارة النهائية).

المرحلة الرابعة (أغسطس/ آب – نوفمبر/ تشرين الثاني 2009م)

جمع البيانات وتفريغها وتحليلها (كميًا وكيفيًا) من كل دولة من الدول العربية على حدتها.

المرحلة الخامسة (ديسمبر/ كانون الأول – فبراير/ شباط 2009م)

تحكيم التقارير الخاصة بكل دولة من الدول الخمس عشرة بهدف توحيد طريقة الكتابة في كل تقرير، وإعادة بعض التقارير لاستيفاء مجموعة من البيانات غير الواضحة.

المرحلة السادسة (مارس/ آذار – إبريل/ نيسان 2010م)

إصدار التقرير النهائي.

1-3-1: الاستبيان: مراحل الصياغة والمحتوى

بدأت الصياغة الأولية للاستبيان بأفكار مبدئية طرحها منسق المشروع. وتمت مناقشة هذه الأفكار في ورشة العمل التي عقدت لمدة يومين في شهر مارس/ آذار 2009م. وخضعت كل فكرة لمناقشة مستفيضة، تم بناء عليها الاتفاق على العناصر الأساسية

للاستبيان. ثم طلب من كل دولة تجريب الصياغة النهائية للاستبيان وإرسال التعديلات المقترحة، ليقوم منسق المشروع بتجميعها وصياغة الاستبيان في ضوئها في صورته النهائية. ولقد جاء الاستبيان في شكله النهائي في (31) سؤالاً، منها (6) أسئلة مفتوحة تغطى دورة حياة المشروعات منذ التأسيس ومروراً بالتنفيذ، ومن ثم التقييم والتطوير. ويتضمن الاستبيان خمسة أقسام رئيسة على النحو التالي:

- **البيانات العامة للمشروع:** ويضم هذا القسم سبعة أسئلة تدور حول العناصر الآتية:
  - ماهية المشروع.
  - بيانات حول المدى الزمني والجغرافي للمشروعات.
  - ارتباط المشروع بمشروعات أخرى.
- **التنفيذ:** ويحتوى هذا القسم على أربعة عشر سؤالاً تتناول ما يلي:
  - وصف المشروع من حيث الجهات المنفذة وطبيعتها.
  - مصادر التمويل ومدى توافر التجهيزات المادية اللازمة له.
  - أعداد العاملين بالمشروع ونوعهم.
  - أهداف المشروع، وطبيعة الأنشطة، والفئات المستهدفة.
- **الإنجازات والمشكلات:** ويشتمل هذا القسم أربعة أسئلة تعالج الموضوعات الآتية:
  - مدى تحقيق المشروع لأهدافه وأهم الإنجازات التي حققها.
  - العقبات التي اعترضت المشروع، وكيف أثَّرت على استمراريته؟
- **آليات التقييم والمتابعة:** وتضم أربعة أسئلة تدور حول ما يلي:
  - الجوانب الخاصة بتقييم المشروعات (وجود التقييم، ومراحله، وجهاته وأدواته، ومدى استفادة المشروع منه).

● **الرؤية المستقبلية:** ويضم هذا القسم سؤالين يختصان بمقترحات لتطوير المشروعات، أو تقديم مشروعات جديدة في المستقبل.

ولقد تمت صياغة الأسئلة الخاصة بهذه البنود في ضوء التعريف الإجرائي للمجال الاجتماعي.

2-3-1: تعريف المشروع (في المجال الاجتماعي)

تم الاتفاق على هذا التعريف الإجرائي عبر المناقشات المستفيضة التي تمت في ورشة العمل الأولى (مارس/آذار 2009م). ويُعَرَّف المجال الاجتماعي إجرائيًا على النحو التالي: «منظومة من الأنشطة تقوم بها مؤسسة حكومية أو أهلية، وطنية أو دولية بصورة مستقلة، أو بدعم من مؤسسة/ منظمة دولية، ينفذ على مستوى وطني أو محلي، ويستغرق مدى زمنيًا مغلقًا أو مفتوحًا، ويستهدف النهوض بالمرأة وتمكينها اجتماعيًا على نحو مباشر أو غير مباشر».

ويمكننا هذا التعريف من أن نميز بين ما هو اجتماعي وما هو غير ذلك في ضوء الأبعاد التالية التي تعد عناصر للنهوض بالمرأة اجتماعيًا:

- تغيير الوضع الاجتماعي للمرأة، والارتقاء بمكانتها ودورها في اتخاذ القرار في الأسرة والمجتمع.
- تنمية وعي المرأة بذاتها كفاعلة في المجتمع في إطار أدوارها الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية.
- تعزيز قيم المواطنة، وإدراك أهمية المشاركة في المجال العام.
- تمكين المرأة من ممارسة حقوقها وأداء واجباتها وتحمل مسئولياتها.
- العمل على بث مفاهيم ذهنية جديدة تغير النظرة النمطية إلى المرأة (خاصة صور التمييز

الثقافي والاجتماعي)، ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين.

- التوظيف الأمثل لكفاءة المرأة وقدراتها، وتوجيهها نحو المزيد من المشاركة.

- حماية الفئات الضعيفة والمهمشة من النساء، وإدماجهن في الحياة الاجتماعية.

1-3-3: المجالات التي تغطيها الدراسات المسحية في المجال الاجتماعي

في ضوء التعريف السابق، فإن المشروعات التي تغطيها الدراسات المسحية في المجال الاجتماعي تندرج تحت المشروعات التالية:

- المشروعات التي تهتم بتعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، ورفع وعيها تجاه نوعها الاجتماعي.

- المشروعات التي تعزز حقوق المرأة كمواطنة، وتواجه صور التمييز السلبي ضدها.

- المشروعات التي تستهدف حماية المرأة من كل أشكال العنف والتمييز.

- المشروعات الموجهة للنساء الفقيرات والأرامل والمطلقات والمعيلات وذوات الاحتياجات الخاصة.

1-4: المفاهيم والتعريفات

استندت هذه الدراسة إلى مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي تم على أساسها اشتقاق المتغيرات وصياغة الأدوات التي استخدمت في جمع البيانات. والمصطلحات في أغلبها تعتمد على التوصيات الدولية والمفاهيم العالمية المتعارف عليها، مع إدخال بعض التغييرات في بعض المفاهيم لتتناسب مع بعض الخصوصيات في المنطقة العربية عمومًا. وتعد هذه المفاهيم مفاهيم ذات طبيعة عملية تتلاءم مع متطلبات المسح الاجتماعي. وفيما يلي أهم هذه المصطلحات:

المصطلح	المفهوم / التعريف
مفهوم التمكين	تعددت التعريفات لمفهوم التمكين، ويمكن حصر بعضها على النحو التالي: 1- قدرة النساء على زيادة الثقة بالنفس وقوتهن الداخلية، وهو يحدد كحق في تحديد الخيارات في الحياة، والتأثير في اتجاهات التغيير من خلال القدرة على السيطرة على المصادر المادية وغير المادية. 2- عملية يصبح الفرد من خلالها قادرًا على إدراك ذاته، والشعور بالقوة والسيطرة على حياته الخاصة، وقادرًا على المشاركة في عملية التغيير. 3- مفهوم عام يعبر عن عملية يصبح فيها الأشخاص غير المالكين للقوة مدركين لأوضاعهم، وواعين بها، وقادرين على تنظيم أنفسهم من أجل تحقيق وصول أفضل للخدمات العامة والاستفادة من النمو الاقتصادي. 4- زيادة قدرة الأفراد أو المجموعات على تحديد خياراتها بفاعلية، وتحويل هذه الخيارات لأفعال ونتائج. واعتبر هذا التعريف أن عملية التمكين لها أربعة عناصر، هي: الوصول للمعلومات، والمشاركة، والاعتبارية، وقدرة المؤسسات المحلية.
المؤسسة	هي وحدة تنظيمية اقتصادية قادرة بحكم مالها من حقوق على امتلاك الأصول، وتكبد الخصوم، والارتباط بأنشطة اقتصادية وبمعاملات مع أطراف أخرى، وقد تكون الأنشطة داخل المؤسسة أنشطة اجتماعية، ويمكن للمؤسسة أن تنفذ أكثر من مشروع إلا في حالات نادرة قد تكون المؤسسة فيها هي المشروع (مثل المراكز البحثية والجمعيات ذات التوجه البحثي).
المشروع	هو منظومة من الأنشطة تقوم بها مؤسسة حكومية أو أهلية، وطنية أو دولية بصورة مستقلة، أو بدعم من مؤسسة/منظمة دولية، وينفذ على مستوى وطني أو محلي، ويستغرق مدى زمنيًا مغلقًا أو مفتوحًا، ويستهدف النهوض بالمرأة وتمكينها اجتماعيًا على نحو مباشر أو غير مباشر.
المشروع الاجتماعي	هو المشروع المتعلق بتمكين المرأة من الناحية الاجتماعية، وتراعي فيه قضايا النوع الاجتماعي من توعية وتدريب وتثقيف، وتشمل تلك القضايا عدة قضايا مختلفة كالتعليم، والصحة، والعنف، وغيرها.

المصطلح	المفهوم / التعريف
الإسناد الزمني	هو التاريخ المرجعي الذي استُنِد إليه عند تعبئة الاستمارة وجمع المعلومات، حيث تمثل فترة الإسناد في هذا المسح للمشروعات التي نفذت خلال 2005م-2009م، سواء كانت هذه المشروعات منتهية أو عاملة أو متوقفة حاليًا.
العنف الأسري	العنف الأسرى هو أي تصرف يتصرفه أحد أفراد الأسرة ضد أي فرد من أفرادها بهدف إلحاق الألم أو الأذى النفسي أو الجسدي، أو أي شكل آخر من أشكال الألم والإساءة. في هذه الدراسة تم تقسيم أشكال العنف إلى ثلاثة أشكال مختلفة، وهي: العنف النفسي، والجسدي، والجنسي، يمارسها الرجل نحو زوجته، والعنف النفسي والجسدي تمارسها الزوجة ضد زوجها، والعنف النفسي والجسدي الذي يمارسه أحد أفراد الأسرة نحو إحدى النساء البالغات غير المتزوجات التي مازالت تعيش في الأسرة. والعنف النفسي والجسدي الذي تمارسه الأسرة ضد أحد أطفال الأسرة والمسنين الذين يسكنون مع الأسرة في نفس البيت.
الحالة العملية للمشروع	وتمثل حالة المشروع العملية عند استيفاء البيانات. وتم تقسيمها في الاستمارة على النحو التالي: 1- مستمر: وتعني تلك الحالة أن العمل في المشروع مازال مستمرًا. 2- متوقف: وتعني تلك الحالة أن المشروع متوقف عن العمل لأي سبب من الأسباب. 3- منتهي: وتعني تلك الحالة أن العمل في المشروع قد انتهى في وقت سابق على وقت جمع البيانات عن هذا المشروع.
نطاق عمل المشروع	طبيعة المنطقة التي يغطيها المشروع، وتم توزيعها في الاستمارة على النحو التالي: 1- وطني: ويشمل المشروعات المنفذة داخل الوطن. 2- إقليمي: ويشمل المشروعات المنفذة في الدول المحيطة والدول العربية المجاورة. 3- دولي: ويشمل المشروعات المنفذة في الدول الأجنبية .

المصطلح	المفهوم / التعريف
التغطية الجغرافية للمشروع	المنطقة التي يغطيها المشروع جغرافيًا. 1- الوطن ككل: وتشمل الوطن كله في كافة المحافظات. 2- العاصمة: وتشمل عواصم المحافظات. 3- إقليم: وتشمل الدول المحيطة والدول المجاورة.
مصادر التمويل	1- قطاع خاص: وهي المنشآت المملوكة بنسبة (51%) فأكثر لأفراد أو مؤسسات القطاع الخاص. 2- حكومية: وهي كافة المنشآت (الوزارات والدوائر والهيئات) التي تتبع الحكومة وتقدم خدمات الإدارة العامة. ويشمل ذلك المؤسسات التي تتبع لهذه المؤسسات وتقدم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية، كالمدارس والمستشفيات الحكومية والمساجد. 3- منظمة دولية رسمية: وهي منظمات الأمم المتحدة المختلفة، مثل: اليونسكو، UNDP، وما شابه، والمؤسسات الدولية المماثلة (الصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي...). 4- منظمات أهلية: وهي المنشآت غير الهادفة للربح، وتشمل الأحزاب، والاتحادات، والنقابات، والجمعيات، وكافة المنظمات والمؤسسات النسوية والشبابية والطلابية، والكنائس والأديرة والمؤسسات التابعة لها.
مفهوم النوع	ظهر المفهوم في الثمانينات، ويعني عملية التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثة وما يترتب عليها من أنماط معينة للسلوك والأدوار. وفكرة تحليل النوع الاجتماعي توفر الإطار التحليلي اللازم لتعرف حاجات المجتمع وتقييم هذه الحاجات لتوجيه مجهودات التنمية للأفراد الذين يحتاجون إليها. قد يكون التمييز النوعي متغيرًا اقتصاديًا، ولكنه يكشف عن أبعاد اجتماعية وثقافية وقانونية.
مفهوم التنمية الاجتماعية	التنمية الاجتماعية عملية معقدة تشمل كل جوانب الإنسان مادية كانت أو فكرية، روحية أو قيمية. وتسعى لتغيير الواقع المجتمعي إلى وضع أفضل من خلال وضع برامج صحية، أو تعليمية، أو اقتصادية أو خدمية. وتقوم على مبدأ المشاركة للمجموعات المستهدفة؛ وذلك لرفع قدراتهم واستغلال طاقاتهم المتاحة إلى أبعد حد ممكن؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والرفاهية.

5-1: الأقسام الأساسية للتقرير

- **مقدمة: حول منهج البحث،** وتحتوى على ما يلي:
  - أهداف الدراسة.
  - أهمية الدراسة.
  - الإجراءات المنهجية، وتحتوى على ما يلي:
    - شروط/ منطق اختيار العينة.
    - كيفية تحليل البيانات.
    - صعوبات الدراسة.
- **خلفية مختصرة عن أوضاع المرأة في الدولة محل المسح بالتركيز على المجال الاجتماعي، ويحتوي على ما يلي:**
  - نبذة عن الدولة.
  - مدخل عن أوضاع المرأة داخل الدولة (مؤشرات) من الناحية الاجتماعية.
  - مدخل عن وضعية المشروعات الخاصة بالمرأة في المجال الاجتماعي (صورة كلية للمشروعات Mapping من حيث أماكن وجودها ومجالات تركيزها).
- **تحليل الوضع الراهن للمشروعات الاجتماعية وفقًا لبنود الاستبيان، وتحتوى على ما يلي:**
  - الخريطة الإحصائية للمشروعات بحسب بنود الاستبيان.
  - كل ما يتعلق بتنفيذ المشروعات.
  - أهداف المشروعات وطبيعة أنشطتها.
  - أساليب تقييم المشروعات ومتابعتها.
  - عناصر النجاح/ القوة/ الممارسات الجيدة.

- عناصر الضعف/ الفجوات.

- الآفاق المستقبلية (يحلل فيه السؤال الأخير في الاستبيان + إمكانية اقتراح مشروع نموذجي في المجال الاجتماعي في ضوء الإطار المعد من قبل منظمة المرأة العربية).
- النتائج والاستخلاصات.

6-1: إجراءات الدراسة الميدانية

رصد المشروعات خلال السنوات الخمس الماضية (2005م-2009م) القائم منها والمنتهي، مع مراعاة الظروف الخاصة لكل مجتمع.

تطبيق الاستمارة على المشروعات كلها أو عينة في حدود الإمكانيات المتاحة، وفي حدود الإطار المرجعي المتفق عليه.

تمت مراعاة الشروط التالية عند اختيار العينة في كل دولة:

- التمثيل الجغرافي.
- التمثيل الريفي/ الحضري.
- التمثيل القطاعي (المجال) وفقًا لما يتفق عليه من مجالات.
- مراعاة قضايا النوع الاجتماعي أثناء اختيار المشروعات.
- مراعاة الفصل بين المؤسسة والمشروع، حيث يمكن للمؤسسة أن تنفذ أكثر من مشروع إلا في حالات نادرة تكون المؤسسة فيها هي المشروع (مثل المراكز البحثية والجمعيات ذات التوجه البحثي).
- يمكن اختيار أكثر من مشروع في مؤسسة/ منظمة واحدة بحد أقصى مشروع في

كل مجال فرعي.

وقد روعيت كل هذه الاعتبارات عند تنفيذ الدراسات القطرية، التي نفذت في كل الدول الخمس عشرة بنجاح، وغطت هذه الدراسات (1116) مشروعًا من المشروعات الموجهة للمرأة في المجال الاجتماعي. ويعرض الجدول رقم (1) لعدد المشروعات، ونسبة مشروعات كل دولة إلى إجمالي عدد المشروعات، مع الإشارة إلى العدد الإجمالي للسكان في كل دولة.

الجدول رقم (1): إجمالي عدد السكان والنسبة المئوية لعدد المشروعات

الدولة	إجمالي عدد السكان (بالمليون)	عينة المشروعات لهذه الدراسة	النسبة المئوية (%)
الأردن	5.9	43	3.85
الإمارات	4.4	17	1.52
البحرين	0.8	109	9.76
تونس	10.1	81	7.3
الجزائر	33.9	199	8.8
سوريا	20.5	84	7.53
السودان	40.4	82	7.35
سلطنة عمان	2.7	50	4.5
فلسطين	4	106	9.5
لبنان	4.2	67	6
ليبيا	6.2	100	9
مصر	80.1	102	9.14
المغرب	31.2	86	7.7
موريتانيا	3.1	30	2.7
اليمن	22.3	61	2.5
الإجمالي	269.8	1116	%100

* بيانات السكان مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لعام 2009م "الاتجاهات الديموجرافية".

7-1: أسلوب تحليل البيانات

تم استخدام الأسلوب الإحصائي في تفريغ البيانات وعرضها، من خلال استخدام الجداول البسيطة والمركبة والأشكال البيانية. كما تم تحليل الأسئلة المفتوحة من خلال إعادة تصنيف ما جاء بكل منها من بيانات في مجموعات متجانسة لسهولة العرض والتفسير.

وقد تم تكوين الجداول من خلال التقارير النظرية، ولم تدرج الدولة في حالة عدم اكتمال البيان؛ ولذلك فقد جاءت معظم الجداول كاملة تضم كل الدول المشاركة في الدراسة، وجاء عدد قليل من الجداول بعدد أقل من الدول لعدم توافر البيانات. وقد تمت المقارنة بين الدول العربية المشاركة في التقرير، مع التأكيد على الاتجاهات العامة أو القواسم المشتركة مع أخذ مظاهر الاختلاف بين هذه الدول في الاعتبار.

كما تم عرض البيانات في ضوء نفس الإطار المرجعي الذي سارت عليه التقارير القطرية، بحيث يمكن المقارنة بين أي تقرير قطري وهذا التقرير العام.

الفصل الثاني

الواقع الاجتماعي للمرأة العربية والجهود المبذولة لتحسين وضع المرأة

صفحة ٢٨ أبيض

1- الواقع الاجتماعي للمرأة العربية

في إطار الاهتمام بقضايا التنمية والتحديث يتعاظم الاهتمام بالمرأة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي؛ فالمرأة تلعب دوراً على جانب كبير من الأهمية في عملية التنمية بوصفها عاملاً فعَّالاً وقوة جديدة تضاف إلى قوى الإنتاج والخدمات، وكذلك بوصفها موضوعًا للتغيير ومحدثًا له. وتتوقف قدرة المرأة على القيام بهذا الدور على نوعية نظرة المجتمع لها، والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، وتمتعها بحقوقها، والقدر الذي نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة يمكنها من القيام بمسئولياتها تجاه أسرتها، ودخول ميدان العمل، والمشاركة في مجال الخدمة العامة.

ويمتاز واقع المرأة العربية بخصوصية واضحة ناتجة عن واقع سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي امتد عبر عصور طويلة، وتشابكت فيه الإيجابيات والسلبيات في التأثير على مكانة المرأة العربية. وقد أكد التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية (2002م) أن عدم المساواة بين الجنسين في المواطنة والحقوق القانونية كان من أهم العوامل التي أعاقت مسيرة التنمية الإنسانية في أرجاء المنطقة العربية؛ فالمرأة العربية تشكل نسبة تبلغ حوالي (50٪) من مجموع سكان الوطن العربي؛ ولذا فهي - بوزنها النسبي إلى إجمالي السكان - تشكل ركيزة أساسية في التنمية، ويؤثر وضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على كل جانب من جوانب التنمية، كما أن إغفال دورها - أو التقليل من خطورته - وإقصاءها عن المشاركة في المجتمع يعوق عملية التنمية ويعرقلها.

وتشمل الأوضاع الاجتماعية للمرأة في العالم العربي وضع المرأة في مجال التعليم والصحة والعمل، كما تشمل أيضًا عدداً من القضايا المتعلقة بما تتعرض له من عنف وتمييز، بالإضافة إلى دورها في الحياة العامة والسياسية.

وتعكس الإحصاءات الخاصة بوضع المرأة في الدول العربية عدم المساواة في الوصول إلى المتطلبات الأساسية للحياة، بما في ذلك التعليم والصحة والموارد الاقتصادية.

1-1: الأوضاع التعليمية للمرأة العربية

تعكس البيانات* ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث مقارنة بالذكور في معظم الدول العربية، حيث تبلغ هذه النسبة (11.4٪) للإناث مقارنة بنسبة تبلغ (4.1٪) للذكور في الأردن، ونسبة (17.8٪) للإناث، مقابل (9.2٪) للذكور في لبنان، وتصل معدلات الأمية للإناث أكبر من 15 سنة (20.3٪) في فلسطين، ونسبة (29٪) في مصر، و(25٪) في سوريا، وتصل في السودان إلى (60٪)، وفي المغرب بالنسبة للساكنة القروية تصل النسبة إلى (60.5٪)، وفي سلطنة عمان تصل النسبة إلى (67٪). وقد قامت الدول العربية بعمل برامج لتدارك مشكلة الأمية، ومنها برامج محو الأمية، وإنشاء مدارس الفصل الواحد لعلاج من فاتهن الالتحاق بالتعليم.

لقد دفع هذا الوضع الدول والحكومات إلى بذل جهد لجعل التعليم حقًا لكل الأطفال دون تمييز، كما كفلت مجانيته في جميع المستويات، وجعلته إجباريًا في مرحلة التعليم الأساسي، وكان ذلك مع زيادة القناعة بأهمية تعليم المرأة وزيادة وعيها بما يمثله التعليم بالنسبة لها من تنمية اجتماعية وتحسين في الأوضاع الاقتصادية؛ إذ يتيح لها إمكانية الحصول على وظيفة. وقد أدّى ذلك كله إلى زيادة نسبة تمدرس الفتيات حتى تساوت أو تقاربت بشكل كبير مع نسبة تمدرس الفتيان في مراحل التعليم المختلفة، وذلك في معظم الدول العربية تقريبًا. ويوضح الجدول التالي مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم لعام 2007م بالنسبة للذكور والإناث على مستوى البلاد العربية موضع المسح الاجتماعي.

* انظر فيما يتعلق ببيانات الأوضاع التعليمية للمرأة العربية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية 2009م».
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005م «نحو نهو ض المرأة في الوطن العربي».

الجدول رقم (2): النسبة الإجمالية لتمدرس الفتيات ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بالمقارنة بالذكور في الدول العربية

الدولة	نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين من سن 15 سنة فأكثر	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الأردن	79.9	77.5	87.0	95.2
الإمارات	78.7	65.4	91.5	89.5
البحرين	95.3	85.8	86.4	90.4
تونس	78.9	73.6	69.0	86.4
الجزائر	74.5	72.8	66.4	84.3
سوريا	63.9	67.5	76.5	89.7
السودان	37.6	42.2	51.8	71.1
سلطنة عمان	68.3	68.1	77.5	89.4
فلسطين	80.8	75.9	90.3	97.2
لبنان	80.3	75.7	86.0	93.4
ليبيا	98.5	93.1	78.4	94.5
مصر	--	-----	57.8	74.6
المغرب	55.1	64.0	43.2	68.7
موريتانيا	50.5	50.7	48.3	63.3
اليمن	42.3	65.9	40.5	77.0

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2009م دليل التنمية المرتبطة بالنوع ومكوناته.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى الأوضاع التعليمية للإناث، فعلى مستوى التمدرس تقاربت نسب الذكور والإناث، بل أحيانًا تفوقت النسبة الإجمالية لالتحاق الإناث بالتعليم في بعض البلدان مثل: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وليبيا. وانعكس ذلك على معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أيضًا، حيث تجاوزت هذه المعدلات نسبة (80٪) في الأردن، والإمارات، والبحرين، وفلسطين، ولبنان؛ ومن ثم فقد فاقت أعداد الإناث في التعليم الجامعي وما قبل الجامعي أعداد الذكور في كثير من الدول العربية. وقد وصلت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في مصر (94٪) للإناث مقابل (96٪) للذكور، وفي مرحلة التعليم الإعدادي كانت النسبة (97٪) مقابل (100٪)، و(73٪) مقابل (72٪) في التعليم الثانوي. وفي عمان قاربت نسبة الفتيات الحاصلات على الإعدادية نسبة (50٪) وزادت نسبة الفتيات الحاصلات على الثانوية العامة لتبلغ أكثر من (50٪)، ووصلت في الكليات المتوسطة والفنية إلى (45٪)، وفي مرحلة التعليم الجامعي كانت نسبتها (41٪). وفي الأردن تبلغ نسبة الإناث في التعليم الجامعي (51.3٪). وفي لبنان تصل نسبة الإناث في التعليم الثانوي (49.6٪)، ونسبة (55.8٪) في مرحلة التعليم الجامعي، ونسبة (52.8٪) في المرحلة المتوسطة، ونسبة (48.3٪) في المرحلة الأساسية. ووصلت نسبة الفتيات في التعليم الجامعي في تونس إلى (44٪)، وفي الجزائر (58.38٪).

2-1: الأوضاع الصحية للمرأة العربية

وفي مجال الصحة تعاني النساء من مشكلات اجتماعية وصحية تتمثل في: سوء التغذية، ونقص الوعي بشأن المتطلبات الغذائية، وضعف مستوى الرعاية التي تقدم للمرأة في مرحلة ما قبل الولادة، وخلال عملية الوضع، وكذلك الرعاية التي تقدم لها بعد الولادة، وعدم إقبالها على استخدام وسائل منع الحمل؛ مما يؤدى إلى كثرة الإنجاب

وتقارب الولادات وارتفاع عدد الأطفال في الأسرة الواحدة؛ ويؤدى ذلك كله إلى تدهور صحتها، وقد يؤدى إلى الوفاة.

وتشير الإحصاءات إلى النسبة العالية المرتبطة بوفيات الأمهات عند الولادة؛ ففي موريتانيا تبلغ هذه النسبة (686) حالة لكل (100.000) ولادة حية، وفي لبنان (88.38) حالة، وفي الجزائر (86.9) حالة، وفي مصر (75) حالة. وهذه النسب عالية مقارنة بالدول المتقدمة والتي تصل نسبة الوفيات فيها إلى (10) حالات لكل (100.000) ولادة حية.

ومن العوامل المؤثرة في صحة المرأة في الوطن العربي كثرة الإنجاب؛ حيث تشير الأرقام إلى أن اللجوء إلى استخدام وسائل منع الحمل غير منتشر لدى النساء، ففي موريتانيا تبلغ نسبة النساء اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل (9.3٪)، وتصل النسبة في مصر ولبنان إلى (60٪)، وفي الجزائر تصل إلى (62.5٪).

كما تشير الإحصاءات إلى أن المرأة هي الأكثر إصابة بالأمراض المزمنة مقارنة بالذكور، ففي لبنان مثلاً تصل نسبة إصابة المرأة بالأمراض المزمنة إلى (38.2٪) مقابل (32.2٪) للذكور.

ولقد أسفرت جهود الدول العربية، المتعلقة بالاهتمام بصحة المرأة في إطار إصلاح منظومة الصحة، عن إنجازات مهمة في سبيل وضع سياسات وبرامج مناسبة وإعمالها، كسياسة السكان، وبرامج الصحة الإنجابية، والخريطة الصحية الجديدة؛ وهو ما أدى إلى ازدياد تقبل المرأة لمبدأ تنظيم الأسرة، وانخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة، و ازدياد نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة. وارتفعت عملية التكفل بالأمومة والمتابعة الصحية في مرحلة العمل فوصلت إلى (96٪) في لبنان، و(89.4٪) في الجزائر. كما ارتفعت نسبة الولادة التي تتم في وسط صحي فوصلت إلى (100٪) في لبنان، وزادت أيضًا

نسبة الرعاية التي تتلقاها الأم بعد الولادة، كما تقلصت نسبة وفيات الأمهات وارتفع معدل حياة المرأة.

3-1: أوضاع العمل والوضع الاقتصادي

لازال إسهام المرأة في قوة العمل ضعيفًا؛ حيث تعاني النساء من عدم القدرة على النفاذ إلى سوق العمل، ويستحوذ الرجل على الجزء الأكبر من العمل التجاري والاستثماري في السوق المحلي؛ فلا تكاد نسبة تصل مشاركة المرأة إلى (2٪). كما أن أعداد النساء في الوظائف الإدارية العليا أقل بكثير من أعداد الرجال، فتبلغ نسبتها (8٪) في سلطنة عمان، و(2.9٪) في المغرب. كما تحرم المرأة في كثير من الدول العربية من المناصب التنفيذية القيادية، كمناصب المحافظين ورؤساء الجامعات، ومازالت المرأة في عدد آخر من الدول (مثل مصر ودول الخليج) محرومة من الجلوس على منصة القضاء. رغم تعيين إحدى النساء بشكل رمزي كقاضية بالمحكمة الدستورية العليا بمصر، إلا أن الوظائف الدنيا والوسطى وأغلب المناصب العليا في سلك القضاء ما زالت بمنأى عن المرأة.

وتبلغ نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة أقل من (13٪)، مقابل (69٪) للرجال في فلسطين، وفي الأردن بلغت النسبة (14.2٪) مقابل (74.6٪). كما تعاني المرأة من معدلات بطالة أعلى من الرجل، فتشكل النساء نسبة (47.3٪) من العاطلين عن العمل مقابل (25.3٪) من الرجال في موريتانيا، و(28.3٪) من مجموع العاطلين عن العمل في لبنان، ونسبة (25.1٪) مقابل (7.1٪) بين الرجال في مصر، ونسبة (24.4٪) مقابل (10.1٪) في الأردن. ورغم أن نسبة المرأة المعيلة في المجتمعات العربية ترتفع، فإن هناك نسبة تبلغ (82٪) من الأرامل في لبنان يرأسن أسرهن، وتبلغ نسبة الأسر التي تعولها النساء (25٪) في سوريا، وفي مصر (22٪).

ورغم احتياج المرأة للعمل فلا يزال عملها متأثرًا بشكل شديد بالتنميط التقليدي لأدوار

المرأة والرجل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الأجور التي تتقاضها النساء تقل عن تلك التي يتقاضاها الرجل؛ مما يؤدى في النهاية إلى عدم كفاية الدخل لمواجهة احتياجات الأسرة فيحول دون خروج المرأة من دائرة الفقر؛ لذلك كانت المرأة أكثر تأثرًا بالفقر من الرجل. وتشير التقارير إلى أن معظم فقراء العالم من النساء؛ إذ يشكلن نسبة تبلغ (70%) من مجموع فقراء العالم. ومما يسهم في ذلك قلة فرص النساء في الحصول على موارد مادية مثل الأراضي والعقارات، فرغم المساواة القانونية المبدئية في الملكيات -خصوصًا في الريف، حيث تكون الأراضي أحد الموارد الأساسية للدخل، وحيث تمثل المرأة عنصرًا أساسيًا في زراعتها والعمل بها- فإن بعض العادات تحول دون ملكية المرأة للأرض. ففي بعض المناطق (مثل سوريا، وموريتانيا) تكرس العادات والتقاليد ملكية الأرض للذكور رغم أحقية المرأة القانونية؛ فإن العرف يملي سيطرة الرجال على العقارات والأراضي التي تنتقل بالوراثة للذكور فقط.

بالإضافة إلى أن موقع المرأة الاقتصادي يمتاز بجهلها بحقوقها الاقتصادية الأساسية، فلا يتوافر لدى المرأة معلومات حول إمكانية القروض وإجراءاتها، كما أن النواقص في استراتيجيات التدخل في هذا الميدان لا يمكِّن النساء من اللجوء إلى هذه الموارد للتمويل لضمان السير الجيد لأنشطتهن الإنتاجية والتجارية. وتعاني المرأة من تردي الأوضاع داخل العمل، فرغم تعدد صور الحماية التي كفلتها التشريعات المعنية للمرأة في مجال علاقات العمل، فثمة صور للتمييز توجد بنص القانون، أو لأن القانون يتسامح معها ولا يتدخل لمناهضتها. فثمة عدد كبير من النساء يعملن بعقود عمل مؤقتة، وهن بهذه الصفة لا يتمتعن بحماية القانون، وثمة شريحة أخرى من النساء - وهن كثيرات - لا يتمتعن بحماية القانون، وهن من يعملن في العمالة الموسمية أو في أعمال الزراعة أو أعمال الخدمة المنزلية. وتعاني كثير من النساء في عدد من الدول محل الدراسة من غيبة نص قانوني يحظر ذلك.

ورغم ذلك فثمة مؤشرات تدل على حدوث ارتفاع في معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في بعض الدول كسلطنة عمان، كما ارتفعت نسبة مشاركة المرأة البحرينية في المجال الوظيفي والعمل الحر حتى أن بعض سيدات الأعمال البحرينيات أدرجت أسمائهن ضمن أقوى سيدات الأعمال في العالم. كما ارتفعت في الجزائر نسبة العاملات في التربية والتعليم، ووصلت لأكثر من (60٪)، وفي الصحة لأكثر من (60٪)، وفي القضاء لأكثر من (36.82٪)، ووصلت نسبتهن في قطاع التجارة والخدمات إلى (50.4٪). وفي الأردن نسبة (17.1٪) من الأطباء هن من الإناث، ونسبة (33.3٪) من أطباء الأسنان، ونسبة (46٪) من الصيادلة، كما تشكل الإناث ما نسبته (20.5٪) من المحامين، كما وصلت نسبة العاملات في القطاع الحكومي إلى (37٪) في سلطنة عمان و(22.6٪) في مصر.

كما حدث في البحرين تطورات مفيدة عدة من ناحية مكان العمل وظروفه؛ حيث تمت زيادة إجازة الوضع من 35 يوم عمل إلى 60 يوم عمل، كما تمت زيادة ساعات الرضاعة لتصبح ساعتين يوميًا لمدة ستة أشهر. كذلك أحقية المرأة في الحصول على إجازة بدون راتب لرعاية أطفالها. كما حدث تحسن ملحوظ في ترسيخ دعائم الحقوق الاقتصادية للمرأة، فأسست بعض الدول مشروع الأسر المنتجة، الذي يتيح إدارة مشروعات بسيطة من البيت (البحرين، مصر)، كما تم في البحرين تأسيس بنك الأسرة لرفع مستوى المعيشة للأسر ذوى الدخل المحدود.

كما تزايد عدد النساء اللاتي ينتفعن بالقروض (وصلت النسبة في تونس إلى 34٪)، كما زادت عدد النساء اللاتي يطلبن قروضًا لإنشاء شركات خاصة، فأصبحت (33.9٪) في الجزائر، وشكلت المرأة نسبة تبلغ (73٪) من مجمل المستفيدين بالقروض الصغيرة والمتوسطة في البحرين.

4-1: الممارسات الضارة وصور التمييز الثقافي

هناك بعض الممارسات الاجتماعية التي تضر المرأة ووضعها في المجتمع، فهناك انتشار لظواهر الختان، والزواج المبكر، والطلاق، وضعف المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وعدم النفاذ إلى خدمات الرعاية الاجتماعية والقانونية للنساء، كما يمثل العنف ظاهرة حاضرة بأشكال مختلفة في العديد من الأوساط، منها العمل القسري في المنزل، والعنف البدني واللفظي والمعنوي والجنسي، وهناك استغلال جنسي للبنات يتعلق بالزواج القسري. ويعد الزواج المبكر، والتحرش، والاغتصاب داخل مؤسسة الزواج وخارجها، وزنا المحارم أشكالاً متباينة من العنف ضد المرأة. وتشير الإحصاءات إلى أن العنف الأسري من الظواهر المنتشرة في البلاد العربية، فقد بينت دراسات مركز عليّ للمرأة والطفل (وهي منظمة بحث إقليمية) أن نسبة تبلغ (30٪) من النساء البحرينيات تعاني من العنف الأسري. ونادرًا ما تلجأ المرأة المتضررة إلى اتخاذ إجراءات قانونية، ولكنها حين تفعل ذلك فإن المحكمة لا تأخذ ذلك بعين الاعتبار، ولا تحسبه لصالحها. كما أشار المسح الديموجرافي الصحي في مصر عام 2008م إلى أن نصف السيدات اللاتي شملهن المسح قد تعرضن للعنف الجسدي. ومن أكثر الممارسات الثقافية الضارة بالمرأة العربية ما يلي:

أ- الختان

فلا يزال الختان ممارسًا وبصورة واسعة في بعض الدول العربية، ففي موريتانيا تتعرض نسبة تبلغ (72.3٪) من البنات لهذه الممارسة، وتشير البيانات إلى أن (91٪) ممن هن في مرحلة العمر من 14- 49 قد تعرضن لهذه الممارسة، وأن هذه العادة تظهر أيضًا في مصر، وأن نسبة (63٪) من المتزوجات تؤيد استمرار الختان.

ب- الزواج المبكر

لا يزال الزواج المبكر ظاهرة منتشرة، فنسبة النساء اللاتي تزوجن زواجهن الأول قبل سن

15 سنة تبلغ (19٪). وفي سوريا بلغ عدد النساء اللاتي تزوجن قبل سن 18 سنة (17.7٪)، وفي مصر (14٪) من الزيجات تتم دون سن الزواج.

ج - الجريمة والعقاب

توجد بعض مظاهر التمييز بين الرجل والمرأة في القوانين الجنائية لبعض الدول العربية، وتتمثل أهم صور هذا التمييز في اختلاف المركز المادي في جريمة الزنا بالنسبة للزوج، وكذلك التمييز في حصول الزوج على الظرف المخفف في العقوبة (القانون المصري). ولا توجد قوانين مباشرة تمنع التمييز. كما تفتقر بعض البلدان إلى وجود تشريع موحد للأحوال الشخصية (مصر، لبنان، البحرين).

2- الجهود المبذولة لتحسين وضع المرأة (مع إشارة خاصة إلى المجال الاجتماعي)

تتحدد الأطر المرجعية المحددة للسياسات الاجتماعية الموجهة نحو المرأة في مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، ومنظومة القيم والأعراف العربية والإنسانية، والتراث الحضاري والثقافي لكل دولة، كذلك نصوص النظام السياسي لتلك الدولة، والتي يؤكد معظمها على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة المختلفة، هذا فضلاً عن كافة التشريعات الوطنية التي تهتم بحماية الحقوق الإنسانية للمرأة، والعهود والمواثيق والإعلانات والاتفاقات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة المتعقلة بالمرأة، فضلاً عن إسهامات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والنسائية. وقد شكل مؤتمر بيجين الخاص بالمرأة والذي انعقد في عام 1995م محطة مفصلية عبر إعطاء قوة دافعه كبيرة للعمل الدولي والعربي والمحلي من أجل النهوض بأوضاع المرأة في البلدان العربية. واندرجت الإسهامات الدولية من ذلك الحين في إطار متابعة تنفيذ خطة عمل بيجين. وقد ترافق مع الإعداد لمؤتمر بيجين عمل عربي مشترك بمبادرة من منظمة الأسكوا ومنظمة اليونيسيف؛ بهدف وضع خطة عمل عربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005م. وقد رسمت تلك الخطة

تسعة أهداف استراتيجية للمرأة العربية مستمده من مجالات الاهتمام الحاسمة، وهي: ضمان حقوق المرأة في المشاركة في هياكل وآليات السلطة ومواقع صنع القرار، وتخفيف عبء الفقر عن المرأة العربية، وضمان تكافؤ الفرص في التعليم بجميع مستوياته، وضمان تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الصحية، وتعزيز اعتماد المرأة العربية على الذات اقتصاديًا وقدراتها على دخول سوق العمل، والتغلب على آثار الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة على المرأة العربية، والقضاء على العنف ضد المرأة، وإسهام المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة، واستخدام وسائل الاتصال بفاعلية لتغيير الأدوار في المجتمع وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتم الاتفاق على أن تشترك الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية وصناديق التمويل ومؤسساته في اتخاذ الترتيبات المالية اللازمة لتنفيذ خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005م. وفي هذا الإطار تم تدعيم تأسيس آليات وطنية تُعنى بشئون المرأة في عدة دول عربية، وتم توفير دعم فني وعلمي، كما تم إنشاء وزارات مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

كما خصص تقرير التنمية الإنسانية المستدامة العربية لعام 2005م النهوض بالمرأة العربية من أجل التحقيق الكامل لطاقات المرأة العربية، ويبدأ ذلك بتمتعها بحقوقها الإنسانية. وقد اهتم التقرير بقضايا المرأة في البلدان العربية دونما تمييز، ووضع الطابع الإشكالي للمساواة في الحقوق والقدرات والفرص في السياق التاريخي والثقافي والديني والمجتمعي وكذلك في الإطار الاقتصادي السياسي.

1-2: دور المنظمات الدولية في تحسين أوضاع المرأة العربية

عملت المنظمات الدولية على عدة مستويات وفي عدة مجالات، وقد انعكس هذا الاهتمام في نشاطات الأمم المتحدة، حيث دعا المجلس الاقتصادي الاجتماعي في قراره عام 1990م إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار بنسبة (30٪)، والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساءً وتوعيته للقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية

المتحيزة ضد المرأة ودورها في صنع القرار، وتبنى آليات وإجراءات تمكن المرأة. وقد لعبت الاستراتيجية التي أقرها مؤتمر المرأة العالمي الثالث -والذي عقد في نيروبي عام 1985م- دورًا بارزًا في هذا الصدد؛ حيث جاء فيها أن على الحكومات والأحزاب السياسية تكثيف الجهود لضمان وتأمين المساواة في إسهام المرأة في جميع الهيئات التشريعية والوطنية والمحلية، وضمان المساواة في التعيين والاختيار والترقية للمناصب العليا في الفروع الإدارية والتشريعية والقضائية لهذه الهيئات على المستوى المحلي. واعتمدت المنظمات الدولية في تعاملها مع الدول العربية سياسة ثابتة قائمة على التعاون مع الحكومات من جهة ومع المنظمات غير الحكومية وسائر مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى. وكانت أغلب البرامج والأنشطة قائمة على شراكة ثلاثية هدفت إلى تحفيز الحكومات والمنظمات غير الحكومية على العمل معًا.

2-2: الأوضاع الدستورية والتشريعية

أرست معظم التشريعات في البلاد العربية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الأساسية، والعمل، والتعلم، والحق في التملك، والحصول على الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، والمشاركة السياسية (مصر، الأردن، لبنان، تونس، الجزائر، المغرب، عمان، البحرين). كما نصت بعض الدساتير على صور خاصة من المساواة بين الرجل والمرأة، كالمساواة في تولي المناصب العامة (مصر، الأردن، لبنان)، والمساواة في الحقوق السياسية (لبنان، المغرب)، والمساواة في الحقوق والواجبات (تونس، الجزائر، عمان).

كما تضمنت بعض الدساتير نصوصًا عن تكافؤ الفرص (المادة رقم 8 من الدستور المصري)، وعن قيام الدولة برعاية الأسرة وحماية الأمومة والطفولة، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع (مصر، البحرين). وعن حظر تشغيل

النساء في صناعات معينة أو في أوقات معينة (المادة رقم 269 الأردن).

وتتضمن تشريعات الدول العربية نصوصًا تشرع الحقوق السياسية للمرأة، فتنص بعض هذه التشريعات على حرية تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها دون تمييز بين الرجال والنساء. وحق إبداء الرأي في كل استفتاء يجرى طبقًا لأحكام الدستور، وإبداء الرأي في الاستفتاء الذي يجري لانتخاب رئيس الدولة وأعضاء مجلس الشعب، كذلك حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلسي الشعب والشورى.

ورغم أن نصوص الدستور والتشريعات تكفل للمرأة في هذه الدول الحق في المشاركة السياسية، إلا أن حجم هذه المشاركة في الواقع ما زال ضئيلاً، ومازال الوضع السياسي للمرأة مهمشًا، ويتميز بضعف مشاركتها في الحياة السياسية. ففي لبنان لم تصل المرأة إلى مقاعد الوزارة حتى الآن، كما أن نسبة مشاركة المرأة في المجالس النيابية لا يتعدى (3٪). كما أن نسبة السيدات إلى مجموع أعضاء مجلس الشعب في مصر لا تتجاوز (4.2٪)، وفي الأردن لا توجد إلا ثلاث نساء في المجلس وستة في مجلس النواب. أما في دول المغرب العربي فيبدو الوضع أفضل، فتمثل النساء في تونس نسبة (22٪) من نواب البرلمان، و(25٪) من أعضاء المجالس البلدية، وفي المغرب خصص (30) مقعدًا للنساء من جملة (325) مقعدًا في البرلمان.

وتتضمن تشريعات العمل في الدول العربية نصوصًا تقرر الحماية القانونية للمرأة العاملة، بل إن هذه الحماية قد تتقرر بنصوص صريحة في الدساتير كما في الأردن ومصر وتونس. وتتمثل حماية المرأة العاملة في: حظر تشغيل النساء في أعمال معينة أو في أوقات معينة، وحقها في الحصول على إجازة وضع، وحظر فصل المرأة العاملة أو إنهاء خدمتها أثناء إجازة الوضع أو أثناء الحمل، وحق الحصول على إجازة رعاية الطفل.

ويمكن القول بصفة عامة إن قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية في الدول العربية تعنى بالمرأة بوصفها رمزًا للشرف والفضيلة، أو بوصفها موضوعًا للحماية، أو بوصفها طرفًا في كيان عائلي يستحق الحماية من الهجر والإهمال. وتتعدد النصوص التشريعية التي تدور في فلك هذه المحاور الثلاثية للسياسة الجنائية المعنية بالمرأة. فثمة نصوص تعاقب على جريمة الزنا، سواء ارتكبها الزوج أو الزوجة، ونصوص أخرى تعاقب على جريمة هتك العرض أو الاغتصاب، ونصوص تعاقب على جريمة الدعارة والفجور، ونصوص تعاقب على جريمة اختطاف الأنثى، ونصوص تعاقب على الإجهاض، ونصوص تهدف إلى تأكيد صحة الزواج وتحافظ على تماسك العائلة.

وثمة نصوص إجرائية تراعى طبيعة المرأة، كتلك المتعلقة بتفتيش النساء، والمتعلقة بتنفيذ العقوبات، سواء كانت عقوبات بدنية (عدم جواز تنفيذ عقوبة الإعدام على المرأة الحامل أو المرضع)، أو كانت عقوبات سالبة للحرية (القواعد الخاصة بالنساء المسجونات). وثمة جهود تبذل للحد من مظاهر التمييز ضد المرأة في مجال قانون العقوبات وإن كانت ذات طابع جزئي وغير شامل؛ مما يتطلب تكثيف هذه الجهود وتطويرها.

3-2: المشاركة السياسية

مما لاشك فيه أن مقياس تمكين المرأة (Gender Empowerment Measure) يتحدد من خلال قدرة المرأة على المشاركة في صنع القرار في المجالات المختلفة، ومن ثم فإن قياس هذا التمكين يظهر بشكل جلي من خلال نسب مشاركة المرأة في البرلمان، ونسب المتخصصات والفنيات والعاملات بالإدارة العليا، بالإضافة إلى حصة النساء من الدخل. ويقسم الباحثون المشاركة السياسية إلى نوعين:

- **المشاركة السياسية الرسمية:** وتتم من خلال أجهزة السلطة ومراكز صنع القرار السياسي ومؤسسات الحكم والإدارة، والمشاركون يقومون هنا بأداء أدوارهم للحفاظ

على مصالحهم، أو تحقيق الاستقرار واستمرارية النظام السياسي الموجود، أو تحقيق مطالب أفراد المجتمع.

- **المشاركة السياسية غير الرسمية:** وهي المشاركة في العملية السياسية، من خلال التنظيمات الحزبية وجماعات الضغط والمصالح، فضلاً عن مباشرة حق التصويت، والإسهام في الحملات الانتخابية بممارسة حق إبداء الرأي عن طريق وسائل الاتصال، أو إدخال الاجتماعات والمؤتمرات العامة.

وتعد المشاركة الفعَّالة للمرأة في الحياة السياسية والحياة العامة جزءًا أساسيًا من عملية التحول الديمقراطي في المجتمع العربي. ورغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن دورها في المجال السياسي لا يزال ضعيفًا. ويتمثل ذلك في ضعف وجودها في الساحة السياسية الرسمية، ولاسيما مراكز صنع القرار(القيادات العليا – الحكومات)، وفي المؤسسات التمثيلية (البرلمان – البلديات). وفي ضوء الهدف الاستراتيجي المتصل بمشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صناعة القرار في مختلف الميادين، تمت مضاعفة الجهود، وتم إحداث تغيير في أغلب الدولة العربية؛ فتزايدت نسبة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار في سلطنة عمان، فلم يعد عملها يقتصر على وظائف التدريس أو الصحة فحسب، بل تنوعت مجالات العمل في قطاع الدفاع، والشرطة، والقضاء، والخارجية، فتشغل المرأة حاليًا نسبة تبلغ (5.15٪) من إجمالي الوظائف العليا ومواقع اتخاذ القرار في الأجهزة الحكومية.

كما تم تعيين وزيرات في معظم الحكومات العربية المختلفة، وتم انتخاب نسب متفاوتة من النساء في المجالس النيابية (لبنان، المغرب، سلطنة عمان، البحرين، اليمن). ويوضح الجدول رقم (3) المقاعد التي حصلت عليها النساء في المجالس النيابية، وعدد المناصب

الوزارية التي يشغلنها .

الدولة	مقاعد المجلس النيابي التي تشغلها النساء	نساء في مناصب وزاريـــة (%) من الإجمالي
الأردن	--	--
الإمارات	23	8
البحرين	4	4
تونس	20	7
الجزائر	6	11
سوريا	12	6
السودان	17	6
سلطنة عمان	9	9
فلسطين	-	-
لبنان	5	5
ليبيا	8	-
مصر	4	6
المغرب	6	19
موريتانيا	20	12
اليمن	1	6

الجدول رقم (3): المشاركة السياسية للمرأة العربية في المجالس النيابية والمناصب الوزارية

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2009م دليل التنمية المرتبطة بالنوع ومكوناته.

يعكس لنا هذا الجدول تواجد المرأة على المستوى الوزاري في الدول العربية المختلفة، وإن كان هناك بعض الدول العربية التي لم يتم تعيين أية وزيرة بها حتى الآن. كما أن معظم الوزارات التي تتولاها السيدات هي وزارات ذات مهام اجتماعية، وهي الوظائف التي تمثل امتداداً للوظائف التقليدية للمرأة.

كما انخرطت المرأة في عمان في السلك القضائي، حيث تم تعيين خمس نساء كأعضاء بالادعاء العام. لسودان ولبنان والأردن وعمان وغيرها من [illegible] العمل القضائي في السنوات الأخيرة. وارتفعت نسبة العاملات في السلك الدبلوماسي.

الجدول رقم (4): تواجد المرأة في سلك القضاء في بعض الدول العربية

الدول	عدد القاضيات
الأردن	10
تونس	290
سوريا	117
السودان	76
سلطنة عمان	5
لبنان	55
المغرب	442
اليمن	35

المصدر: إيمان بيبرس، «المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي»، القاهرة: جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2006م.

4-2: دور المجتمع المدني في تحسين أوضاع المرأة العربية

شهدت مسيرة المرأة العربية والحركة النسائية تطوراً ايجابيًا ملموسًا، حيث عملت هذه الحركات والجمعيات النسائية على زيادة نسبة تأثير المرأة وتواجدها الفعَّال في المجتمع؛ حيث تسعى هذه الجمعيات إلى توفير الخدمات والتنمية في المقام الأول، بجانب ذلك تحاول بعض هذه الجمعيات الاستجابة لحاجات المرأة بوصفها إنسانًا ومواطنًا، إذ اشتملت أهدافها المعلنة على اهتمامات تتعلق بتمكين المرأة اقتصاديًا وعلميًا وثقافيًا واجتماعيًا، وبرزت مفاهيم التدريب، والتثقيف، والتمكين، ومناهضة العنف ضد المرأة متجاورة مع أنشطة العمل الخيري التقليدي، وتدخلت تلك الجمعيات في كافة المجالات، وأحرزت تقدمًا لا يُستهان به بدءاً من مسألة مكافحة الأمية -والتي تكتسب أهمية خاصة في معظم الدول العربية- ومروراً بتأمين دخول المرأة إلى سوق العمل، ومكافحة الفقر في أوساط النساء، والعمل السياسي ومراكز صنع القرار.

كما تولى بعض الدول العربية لقضية التشريعات الأسرية أهمية متزايدة في ظل حركة متصاعدة لمؤسسات المجتمع المدني؛ فخطت خطوات ملموسة في تطوير القوانين والتشريعات المتصلة بالزواج والطلاق بشكل عام، كما تم إنجاز الكثير في مجال المؤسسات التشريعية والقانونية لضمان حقوق المرأة وحمايتها، فقد تم على سبيل المثال مراجعة قانون الأسرة في المغرب فمُنع الزواج المبكر، كما أصبح الطلاق حقًا للطرفين، كما قنن القانون تعدد الزوجات وقيده بالتمكن الاقتصادي للزوج وقبول الزوجة

الأولي. ويرافق ذلك دعم المنظمات غير الحكومية وتفعيلها، وبخاصة الهيئات النسائية غير الحكومية في مجال وضع برامج التوعية والتثقيف، وبرامج عمل لتشمل تطوير التشريعات المتصلة بالمرأة والأسرة، وهو عمل ضروري ومفيد لأنه لن يكون هناك تطوير من دون مطالبة بذلك، ولن يكون هناك مطالبة في فلك المؤسسات الحكومية.

5-2 : الموقف من اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة

صدَّقت معظم الدول محل الدراسة (تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، مصر، الأردن، البحرين) على اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 2002م، وأصبحت جزءاً من تشريعها الداخلي، ومع ذلك فقد تحفظت كل الدول العربية دون استثناء على بعض نصوص الاتفاقية، وتبرر الدول العربية تحفظاتها عادة إما بالإحالة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية أو إلى اعتبارات الأمن الوطني أو غير ذلك.

خلاصة القول... أصبح هناك تمثيل ووجود للمرأة – ولو كان ضئيلاً– في دوائر صنع القرار السياسي ولكنه وجود غير مسبوق، كما أصبح للمرأة وجود في المحكمة كقاضية، ومحامية ووكيلة وزارة، ووزيرة، وأستاذة في الجامعة، وهي نشطة في مؤسسات المجتمع المدني من خلال حضورها كعضو في الأحزاب والتنظيمات السياسية، وهي حاضرة في المنظمات الأهلية من خلال العضوية في الهيئة الإدارية أو العمل فيها.

وفي التشريعات العربية مُنحت المرأة حقوقها في كافة المجالات، ولكنها لا تتمتع بها لأسباب خارج إطار القانون. فالظلم الواقع على المرأة لا يتصل معظمه بغياب النصوص القانونية، وإنما بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العامة في المجتمع. فالقوانين سند رسمي داعم، ولكن إخراج هذه القوانين ومناقشتها يتم في دوائر تغيب عنها المرأة، ويسيطر عليها الرجال، فسند القانون للمرأة كان ولا يزال يصطدم بقوة بالموروث

الاجتماعي والثقافي وقدرته التنميطية لأدوار المرأة، حيث ظهر ما يسمى بتأنيث التعليم وتأنيث الوظيفة. كما تتأثر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة بشكل كبير بالعادات والتقاليد التي تنحاز إلى الرجل وتمنحه حقوقًا أعلى وأفضل من المرأة. وهكذا لا تتساوى المرأة مع الرجل في معاملة المجتمع لها في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية.

كما أن هناك نواقص ما زالت تشوه مختلف القوانين الوطنية، بالإضافة إلى القوانين والمواثيق الدولية. ويتم تدعيم حقوق النساء من التنفيذ الفعلي لقوانين الأحوال الشخصية، وتقديم خدمات المساعدات القانونية والقضائية للنساء والأسر ذات الوضع الخاص، كما أن الارتقاء بخصائص المرأة يعد ركيزة أساسية في تغيير وضعها ويمكنها من المشاركة بفاعلية أكثر في عملية التنمية، وذلك من خلال إدراك المرأة لذاتها والثقة بنفسها وقدرتها على فرض وجودها والتعامل مع ما يتاح أمامها من أنشطة ومبادرات. وبداية الطريق هو الاهتمام بمحو الأمية والتدرج في التعليم والاهتمام بصحة المرأة ولاسيما الصحة الإنجابية، ثم يأتي العمل ليسهم في حل مشكلات المرأة. ولاشك في أن تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة مع التوعية بحقوقها سيسهم بصورة إيجابية في انخراط المرأة في المجتمع والحياة العامة والسياسية وكل مجالات المشاركة.

الفصل الثالث

تحليل الوضع الراهن للمشروعات المرتبطة بالمجال الاجتماعي

صفحة ٥٠ أبيض

1- وصف المشروعات المرتبطة بالحقل الاجتماعي

تحدد الحقل الاجتماعي في هدف الدراسة في ضوء أبعاد أربعة، هي: تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، تعزيز حقوق المرأة كمواطنة ومواجهة صور التمييز السلبي ضدها، حماية المرأة من كل أشكال العنف، مواجهة الظروف الخاصة كالفقر والترمل والطلاق والإعالة. ولقد كشفت الدراسات القطرية المختلفة أن هذا التحديد للمجالات الاجتماعية ليس تحديداً جامعًا؛ فمن الصعب وضع الحدود الفاصلة بين المجال الاجتماعي والمجالات الأخرى، خاصة المجال الاقتصادي؛ فثمة مشروعات تستهدف تنمية مهارات المرأة أو توفير موارد لتنمية دخلها، وهذه المشروعات ذات طابع اقتصادي، ولكنها تصب في الجانب الاجتماعي؛ فهي تؤدى إلى تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة ودورها في المجتمع. ففي الوقت الذي استطاع بعض الباحثين تصنيف المشروعات التي درست وفق التصنيف الرباعي المقترح (الأسرة، مقاومة التمييز، العنف، الفقر والفئات الخاصة)، أتت بعض البحوث بتصنيف جديد. وتثير هذه التصنيفات عدداً من المشكلات، هي ما يلي:

أ – من أهم المشكلات ما يتعلق بموضوع التدريب؛ إذ إن عملية التدريب تتقاطع مع مجالات عديدة، وثمة مشروعات يستهدف التدريب فيها تنمية مهارات تصب في المجالات المختلفة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ب – يثير استخدام مفهوم التمكين مشكلة في التصنيف؛ فالتمكين مفهوم عام يتعلق بجوانب مختلفة. ولقد كشفت التصنيفات الواردة في الدراسات القطرية أن كثيراً من المشروعات تصنف على أنها تتجه نحو التمكين هكذا على نحو عام، ويحتاج المرء إلى دراسة تفصيلية للمشروع لكي يستطيع أن يصنفه في ضوء معطيات المجال الاجتماعي.

ج – وتستخدم أحيانًا مفهومات أعم وأشمل من التمكين، كأن يقال إن المشروع يهدف إلى التنمية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. وفي هذه الحالة نجد تداخلاً كبيراً

بين المجالات؛ فالتنمية الاقتصادية قد تتجه نحو زيادة دخل المرأة ومن ثم تمكينها اجتماعيًا، وقد تتجه لتقديم برامج تدريبية.

ورغم وجود هذه المشكلات في تعريف ما هو اجتماعي، إلا أن هناك مجالات لا خلاف عليها ظهرت في كثير من التصنيفات التي أجرتها الدراسات القطرية، وهي مجالات: العنف الموجه ضد المرأة، والفقر، والحالات ذات الاحتياجات الخاصة. وعلى أية حال فإن الدراسات القطرية قد كشفت بوضوح أن المجال الاجتماعي يعد مجالاً مهمًا فيما يتعلق بتحسين أحوال المرأة، وأن فهمًا واسعًا للمجال الاجتماعي يمكننا من القول بأن أي جهد يتجه نحو تحسين أحوال المرأة يصب في النهاية في تحسين أحوالها الاجتماعية، ويمكنها من أداء أدوارها في ظروف اجتماعية وثقافية أفضل. فالتدريب على مهارات جديدة ليس مرتبطاً بالمجال التعليمي، بل هو مرتبط بشكل مباشر ببناء قدرات الأفراد وتمكينهم من النشاط العام. فمكانة المرأة ترتبط وتتعزز بالدور الذي تشغله وفق قدراتها المهارية والثقافية والتعليمية والمعرفية. وبشكل عام يكشف استقراء خريطة المشروعات الواردة في الدراسات القطرية أن أغلب المشروعات تستهدف تمكين المرأة وتعليمها وتدريبها وتعزيز قدراتها وبناءها ، وهذا مؤشر إيجابي. فالمشروعات الخدمية فائدتها محدودة، ولا تبنى الإنسان أو تؤسس لتنمية المرأة وتمكينها. كما اتضح أيضًا أن النساء ذوات الإعاقة كان نصيبهن محدوداً، وهذا يعكس ضعف الاهتمام بهن مقارنة بنظيراتهن من النساء، أو ربما لحداثة التوجه لهن.

ونتجه الآن نحو الكشف عن أهم خصائص المشروعات كما وردت من خلال الدراسات القطرية:

1-1: مدى الاستمرارية في المشروعات

تعد قضية الاستمرارية من أهم القضايا التي تؤكد حجم التواصل في متابعة قضايا المرأة في المجال الاجتماعي. ويكشف الجدول رقم (5) عن موقف المشروعات من حيث الاستمرار أو الانتهاء أو التوقف في الدول التي غطتها الدراسة:

الجدول رقم (5): مدى الاستمرار في تنفيذ المشروعات

(عدد الدول: 15 دولة)

الدولة	الاستمرارية						المجموع
	مستمر		منتهي		متوقف		
	ك	%	ك	%	ك	%	
الأردن	32	74.4	11	25.6	-	-	43
الإمارات	14	82.4	3	17.6	-	-	17
البحرين	89	81.6	20	18.4	-	-	109
تونس	70	86.4	11	13.6	-	-	81
الجزائر	72	73.5	19	19.4	7	7.1	98
سوريا	70	83.3	9	10.7	5	6	84
السودان	48	85	21	26.6	13	15.7	82
عمان	43	86.0	6	12.0	1	2.0	50
فلسطين	68	64	-	-	38	36	106
لبنان	43	64.2	21	31.3	3	4.5	67
ليبيا	100	100	-	-	-	-	100
مصر	76	74.5	26	25.5	-	-	102
المغرب	38	44	47	55	1	1.2	86
موريتانيا	15	50	9	30	6	20	30
اليمن	45	73.8	13	21.3	3	4.9	61
المجموع	**823**	**73.7**	**216**	**19.4**	**77**	**6.9**	**1116**

الشكل رقم (1): مدى الاستمرار في تنفيذ المشروعات

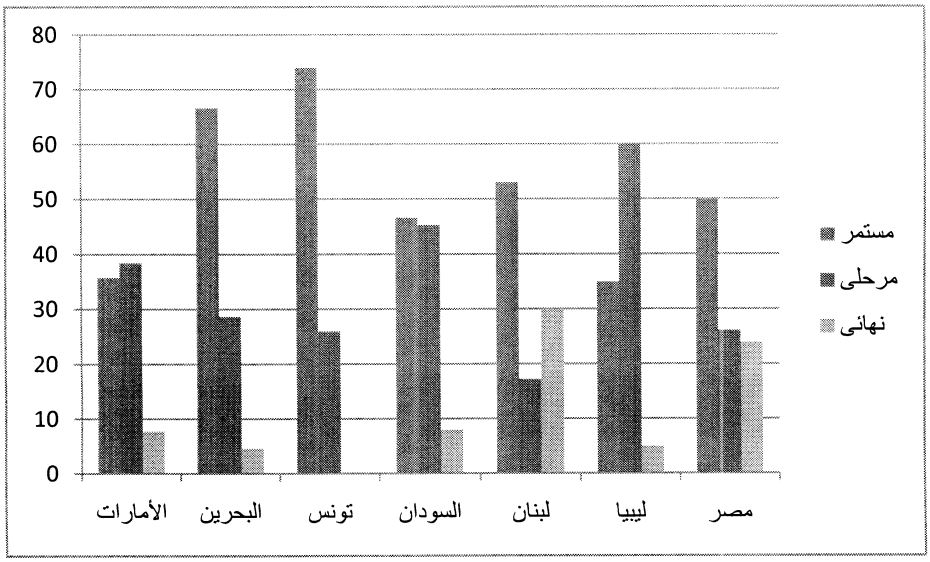

وتكشف بيانات الجدول أن ثمة ميلاً إلى الاستمرار في تكوين المشروعات؛ حيث توفر الاستمرار لحوالي (823) مشروعًا بنسبة تبلغ (73.7٪) من إجمالي المشروعات في مقابل (216) مشروعًا منتهيًا بنسبة تبلغ (19.4٪) من إجمالي المشروعات. وبلغ عدد المشروعات التي توقفت (77) مشروعًا بنسبة تبلغ (6.9٪) من إجمالي المشروعات. وتشير هذه النتائج إلى كثافة المشروعات المستمرة المفتوحة التي تستهدف النهوض بالمرأة، والتي حافظت على استمراريتها نظرًا لتراكم تجربتها وحسن أدائها. ومن أكثر الدول التي ظهر فيها توقف للمشروعات فلسطين والسودان والجزائر. وجاءت فلسطين في المقدمة بنسبة عالية، بلغت (36٪) من إجمالي المشروعات، ويدل ذلك على العلاقة الوثيقة بين درجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي ودرجة استمرارية التنمية الاجتماعية. ولقد أشارت دراسة فلسطين إلى ذلك صراحة مؤكدة أن انخفاض نسبة المشروعات التي لازالت عاملة في قطاع غزة يرجع إلى التراجع في الدعم الخارجي بسبب الحصار وارتباط التمويل

التنموي بالملف السياسي. كما أكدت دراسة الجزائر على عامل مهم يتصل بضعف المجتمع المدني في تحقيق الاستمرارية في المشروعات، وأن الظروف الأمنية غير المستقرة في بعض المواقع تمنع استمرارية المشروعات، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين مختلف الشركاء؛ الأمر الذي يتسبب في أغلب الأحيان في تعطيل وتيرة الإنجاز. وأكدت سلطنة عمان أن توقف المشروعات يرتبط بعدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية معًا. وعلى نفس المنوال أكدت دراسة السودان على عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي في منطقة دارفور؛ الأمر الذي يعوق استمرار المشروعات. وأشارت سوريا إلى نتيجة مهمة ترتبط باستمرارية المشروعات موضحة أن أغلب المشروعات التي تنفذ دوليًا أو إقليميًا تحظى بالتزام عال؛ لأن تخلف أية دولة عن المشروع يؤثر على المشروعات الأخرى بالمقارنة بالمشروعاتً الوطنية.

2-1: المدى الزمني للمشروع

وربما يكون تحديد مدى زمني معين للمشروعات هو الذي يؤدى إلى انتهائها في موعد محدد؛ وذلك بسبب انتهاء التمويل وفرض الأطر الإدارية التي كان يعتمد عليها المشروع. ويكشف الجدول رقم (6) عن طبيعة المدى الزمني للمشروعات في اثنتي عشرة دولة من الدول التي اشتملت عليها الدراسة.

الجدول رقم (6): المدى الزمني للمشروعات

(عدد الدول: 12 دولة)

الدولة	2		4-2		+4		غير محدد بمعدل زمني		مجموع المشروعات
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الأردن	11	25.6	13	30.2	4	9.3	15	34.9	43
الإمارات	5	29.4	2	11.8	-	-	10	58.8	17
البحرين	12	11.01	7	6.42	89	81.65	1	0.92	109
الجزائر	15	15.3	19	19.4	37	37.7	27	27.6	98
سوريا	11	13.1	11	13.1	62	13.8	-	-	84
السودان	-	-	33	40.24	37	45.12	12	14.63	82
عمان	13	26.0	6	12	15	30	16	40	50
فلسطين	8	8	54	51	44	41	-	-	106
لبنان	23	34.3	-	-	25	37.3	19	28.4	67
ليبيا	-	-	-	-	-	-	100	100	100
مصر	58	57.0	21	20.6	8	7.8	15	14.7	102
موريتانيا	2	6.66	17	56.66	5	16.66	6	20.0	30
المجموع	**158**	**17.8**	**183**	**20.6**	**326**	**36.7**	**221**	**24.9**	**888**

الشكل رقم (2): المدى الزمني للمشروعات

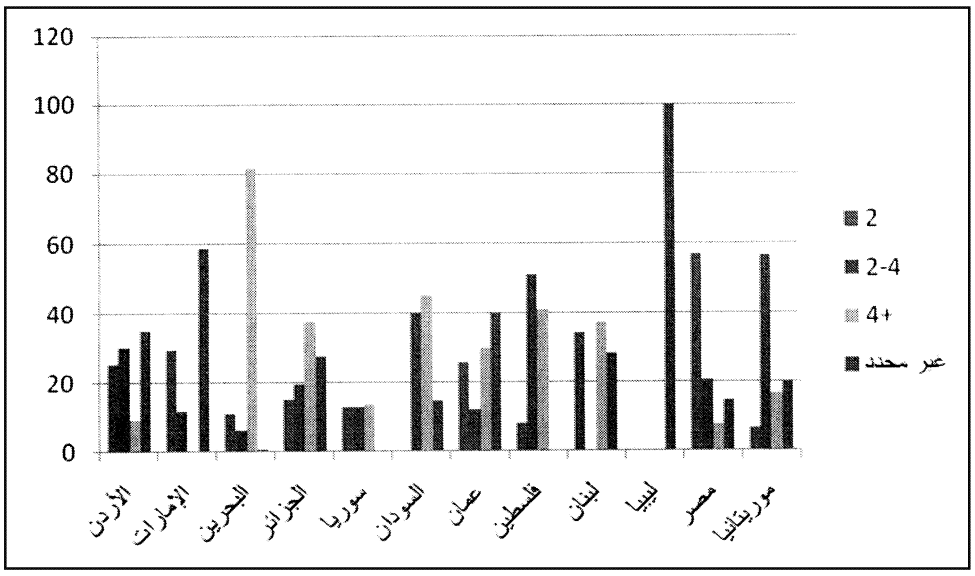

ويكشف الجدول السابق أن أغلب المشروعات محددة بمدى زمني؛ حيث بلغت نسبة المشروعات غير المحددة بزمن محدد حوالي (24.9٪) من المشروعات، أما باقي المشروعات (بنسبة 75.1٪ تقريبًا) فهي محددة بزمن يتراوح بين أقل من سنتين وأكثر من أربع سنوات. وأكثر المشروعات المستمرة هي تلك المشروعات غير المحددة بزمن معين، وأغلبها من المشروعات التي تشرف عليها الحكومة أو الجهات ذات الطابع الوطني المعنية بالمرأة، مثل مجالس المرأة أو لجان المرأة. وتوضح الجزائر أن المدى الزمني للمشروعات يرتبط بشكل أساسي بطبيعة أنشطة هذه المشروعات، والجهات القائمة بالتنفيذ، والميزانية المحددة للمشروع. فالمشروعات ذات المدى الزمني الطويل هي مشروعات مرتبطة بمخططات وطنية وسياسات لوزارات معنية، مثل سياسة وزارة الفلاحة في دعم الفلاحات وتكوينهن، ووزارة الشئون الدينية في تكوين المرشدات. في حين تؤكد دراسة فلسطين وجود ارتباط بين المدى الزمني للمشروع والأجندة السياسية والتنموية.

ورغم أن فتح الأفق الزمني للمشروعات يعد مزية في حد ذاته، إلا أن ثمة ملاحظات وردت من بعض التقارير (تقرير عمان على وجه التحديد) أكدت على نحو غير مباشر أن إطالة عمر المشروعات قد لا يرتبط بإنجازات المشروع بقدر ما يرتبط بالروتين البيروقراطي لإطالة أمد المشروع دون عائد ملموس.

3-1: التغطية الجغرافية للمشروعات

ترجع أهمية البيان الخاص بالتغطية الجغرافية للمشروعات إلى إفادته عن مدى توسع دائرة المشروعات الخاصة بتمكين المرأة في كافة المجالات، والمدى الذي تكون فيه فرص التمكين في متناول النساء على اختلاف مناطق تواجدهن داخل الدولة. ويوضح الجدول رقم (7) التوزيع الجغرافي لعدد (1116) مشروعًا من خمس عشر دولة.

الجدول رقم (7): التغطية الجغرافية للمشروعات

(عدد الدول: 15 دولة)

الدولة	عدد من المحافظات		العاصمة		إقليم		محافظة		مدينة		قرية أو قرى		أخرى		إجمالي المشروعات
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الأردن	19	41.9	5	11.6	1	2.3	14	32.6	1	2.3	3	6.5	-	-	43
الإمارات	4	23.5	1	5.9	-	-	-	-	9	53.0	3	17.6	-	-	17
البحرين	93	85.3	-	-	-	-	1	0.9	3	2.7	12	11	-	-	109
تونس	39	48.2	10	12.3	9	11.1	13	16.0	-	-	8	9.9	2	2.5	81
الجزائر	67	68.4	5	5.1	3	3.1	14	14.3	7	7.1	2	2	-	-	98
سوريا	21	25.0	11	13.1	11	13.1	27	32.1	7	8.3	4	3.8	3	3.6	84
السودان	17	20.7	10	12.2	13	15.9	11	13.4	8	9.8	22	26.8	1	1.2	82
عمان	23	46.0	6	12.0	1	2.0	9	18.0	7	14.0	4	8.0	-	-	50
فلسطين	17	16.3	2	2.2	3	2.8	45	42.0	9	8.5	16	15.1	14	13.1	106
لبنان	47	70.1	-	-	-	-	8	11.9	-	-	12	9	-	-	67
ليبيا	-	-	100	100	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	100
مصر	10	9.8	7	6.9	1	1.0	49	48.0	21	20.6	14	13.7	-	-	102
المغرب	-	-	20	23.3	19	22.1	7	8.7	15	17.5	19	22.1	6	7.4	86
موريتانيا	13	43.33	7	23.33	-	-	-	-	-	-	6	20	4	1.33	30
اليمن	17	27.9	15	24.6	-	-	20	32.8	4	6.5	5	8.2	-	-	61
المجموع	**387**	**34.7**	**199**	**17.8**	**61**	**5.5**	**2.8**	**19.5**	**91**	**8.2**	**130**	**11.6**	**30**	**2.7**	**1116**

وتكشف بيانات الجدول في كل الدول التي غطتها الدراسة أن مشروعات المجال الاجتماعي الموجهة للمرأة تعاني من المركزية الشديدة؛ حيث تتركز معظم المشروعات في العاصمة أو في المحافظات المختلفة، وتتضاءل على نحو كبير في الريف، ويتواجد الاهتمام بالمرأة حيث تتركز السلطة والثروة في المدن وفي عواصم الأقاليم؛ فقد كشفت بيانات الجدول أن النسبة الأكبر من المشروعات (34.7٪) تعمل في محافظات عديدة، وأن خُمس المشروعات تقريبًا (17.8٪) يتركز في العواصم. وأن المشروعات التي تخدم مدينة أو قرية مشروعات قليلة للغاية (8.2٪ للمدن، و11.6٪ للقرى). وينسحب هذا الحكم على البيانات التفصيلية في كل بلد على حدة؛ ومن ثم فنحن بحاجة ماسة إلى أن تتجه المشروعات الناهضة بالمرأة إلى التركيز على المناطق الأشد حرمانًا، والتي تدل مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية على تدني المستوى الاجتماعي للسكان.

4-1: نطاق عمل المشروع

وهو يوضح طبيعة المنطقة التي يغطيها المشروع، وتشمل: المشروعات المنفذة داخل الوطن، والمشروعات المنفذة في الدول المحيطة والدول العربية المجاورة، والمشروعات المنفذة في الدول الأجنبية والعربية. ويوضح الجدول رقم (8) نطاق عمل المشروعات.

الجدول رقم (8): توزيع المشروعات وفقًا لنطاق العمل (وطني – إقليمي – دولي)

(عدد الدول: 13 دولة)

الدولة	وطني		إقليمي		دولي		المجموع
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
الأردن	22	51.2	11	25.6	10	23.3	43
الإمارات	15	88.2	1	5.9	1	5.9	17
البحرين	102	93.6	5	4.6	2	1.8	109
تونس	68	84	-	-	13	16	81
الجزائر	96	97.9	2	2.1	-	-	98
سوريا	81	96.4	2	2.4	1	1.2	84
السودان	60	73.1	22	26.8	-	-	82
عمان	44	88	4	8	2	4	50
فلسطين	100	93.4	6	6.6	-	-	106
لبنان	62	92.5	4	6	1	1.5	67
ليبيا	100	100	-	-	-	-	100
مصر	98	96.1	4	3.9	-	-	102
موريتانيا	13	43.33	17	56.7	-	-	30
المجموع	**861**	**88.8**	**78**	**8.2**	**30**	**3.1**	**969**

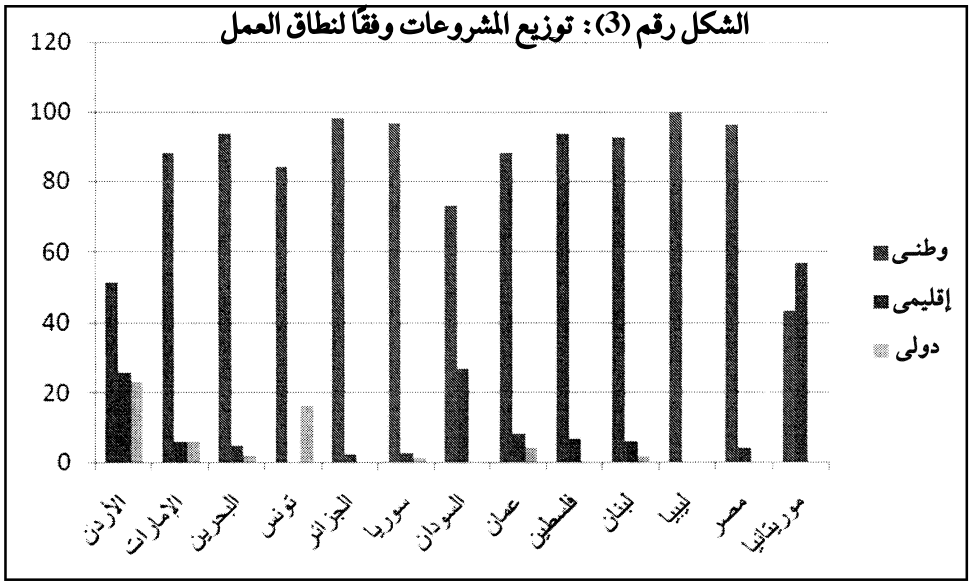

ويشير الجدول بشكل قاطع إلى غياب الأبعاد الدولية في المشروعات، فلم تزد نسبة المشروعات التي تعمل على نطاق دولي عن (3.1٪) من إجمالي (969) مشروعًا؛ وتزداد هذه النسبة إلى (8.2٪) في المشروعات التي تعمل على أساس إقليمي، ويتركز معظمها في السودان والأردن وموريتانيا؛ وتزداد هذه النسبة في المشروعات التي تنفذ على نطاق وطني لتصل إلى (88.8٪).

5-1: ارتباط المشروع بمشروعات أخرى

يكشف هذا الجانب عن طبيعة التشبيك بين المشروعات، سواء على المستوى الوطني أو

المحلي، وتكشف البيانات المتوافرة من (13) دولة -والمعروضة في الجدول رقم (9)- عن أن ثمة ميلاً نحو محاولة تعميق العلاقة بين المشروعات.

الدولة	مرتبط		غير مرتبط		المجموع
	عدد	%	عدد	%	
الأردن	22	51.2	21	48.8	43
الإمارات	6	35.3	11	64.7	17
البحرين	52	52.3	57	47.7	109
تونس	45	56.0	36	44.0	81
الجزائر	64	65.3	34	34.7	98
سوريا	18	21.4	66	78.6	84
السودان	52	63.4	30	36.6	82
عمان	24	48	26	52	50
فلسطين	37	34.9	69	65.1	106
لبنان	35	52.2	32	47.8	67
ليبيا	–	–	100	100	100
مصر	8	7.8	94	92.2	102
موريتانيا	16	53.33	14	46.6	30
المجموع	379	39.1	590	60.7	969

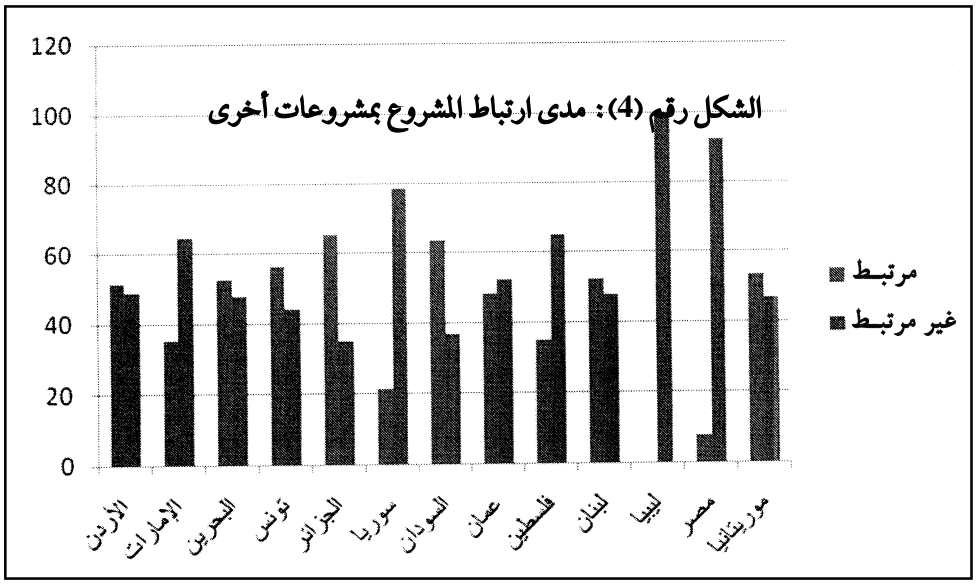

يكشف الجدول السابق أن نسبة المشروعات المرتبطة بمشروعات أخرى تبلغ حوالي (39.1٪) من جملة 969 مشروعًا، في مقابل نسبة (60.7٪) للمشروعات المستقلة غير المرتبطة بمشروعات أخرى. وتتفوق بعض البلدان في درجة التشبيك بين المشروعات، مثل: الجزائر، والسودان، وتونس، وموريتانيا، والبحرين، ولبنان، والأردن، في حين تميل ليبيا ومصر وسوريا وفلسطين والإمارات وعمان إلى الاستقلالية في تنفيذ المشروعات. ورغم أهمية الاستقلالية -لأن هذا قد يؤدي إلى نتائج مركزة في المجال الذي يستهدفه المشروع- إلا أن هذه الاستقلالية قد تؤدي إلى نتائج سلبية بسبب تركزها

في جانب واحد فقط دون الربط بين الجوانب الأخرى. فالمشروعات المترابطة، والتي يكون لها هدف كبير يترجم في حزمة من المشروعات المتكاملة التي تنفذها جهات متعددة بشكل متكامل، يكون لها نتائج أعمق وأشمل.

2- تنفيذ المشروعات

تعد مرحلة التنفيذ من المراحل الرئيسة التي يجب الإطلاع عليها للتعرف على سير كل المشروعات. ونحاول في هذا الجزء أن نتعرف على آليات تنفيذ المشروعات المرتبطة بالمجال الاجتماعي، فنتعرف على طبيعة الجهات المنفذة، ومصادر التمويل، ونوعية العاملين بالمشروعات، وطبيعة الأنشطة التي ينخرط فيها، والفئات التي يستهدفها.

2-1: طبيعة الجهات المنفذة للمشروعات

الهدف هنا هو الكشف عن الفاعلين الحقيقيين في مجال تمكين المرأة. ونقارن هنا بين المساحة التي يحتلها الجهد الحكومي في مقابل المساحة التي يحتلها الجهد المدني وجهد القطاع الخاص والمنظمات الدولية. ويكشف الجدول رقم (10) عن توزيع عدد (847) مشروعًا وفقًا للجهات التي تتولى تنفيذ المشروعات.

الدولة	أجهزة حكومية		منظمات المجتمع المدني		منظمات دولية		أخرى		المجموع
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
الأردن	8	18.6	20	46.5	12	27.9	3	6.9	43
الإمارات	16	94.1	1	5.9	-	-	-	-	17
البحرين	26	23.8	69	63.3	3	2.7	11	10	109
الجزائر	30	30.6	63	64.3	5	5.1	-	-	98
سوريا	24	28.6	43	51.1	6	7.1	11	13	84
السودان	7	8.5	63	76.8	4	4.9	8	9.8	82
عمان	29	58	13	26	8	16	-	-	50
فلسطين	13	12.3	78	73.6	5	4.7	10	10	106
لبنان	9	13	40	61	9	13	9	13	67
ليبيا	32	32	65	65.0	-	-	3	3	100
موريتانيا	16	53.33	12	40.0	2	6.67	-	-	30
اليمن	19	31.1	33	54.1	4	6.6	5	8.2	61
المجموع	**229**	**27.0**	**500**	**59.0**	**58**	**6.8**	**60**	**7.1**	**847**

(عدد الدول: 12 دولة)

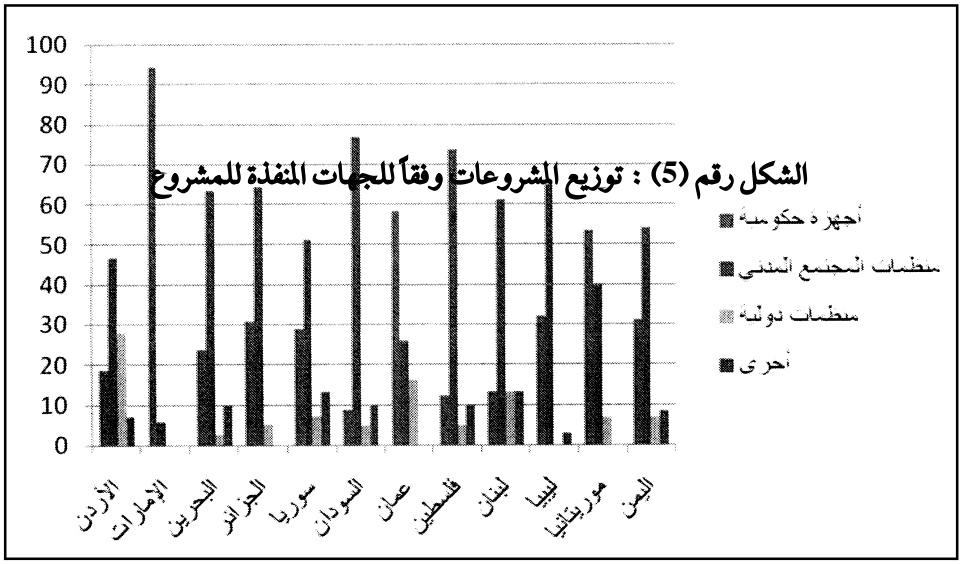

وتدل البيانات الواردة بالجدول على عدد من الحقائق، هي :

أ – القطاع الخاص يغيب تمامًا في عملية التنفيذ، وإن ظهر القطاع الخاص، فإنما يظهر في الدعم المالي واللوجستي.

ب – المجتمع المدني هو الذي يحمل العبء الأساسي في عملية تنفيذ المشروعات الاجتماعية الخاصة بالمرأة، حيث استحوذ على نسبة تبلغ (59.0٪) من إجمالي المشروعات، على اختلاف بين الدول العربية في حجم هذا الدور (انظر دور المجتمع

المدني في السودان) (76.8٪)، وليبيا (65٪)، والجزائر (64.3٪)، والبحرين (63.3٪)، ولبنان (61٪).

ج – تحتل الحكومة المرتبة الثانية في عملية تنفيذ المشروعات، وتستحوذ على ربع المشروعات تقريبًا (27٪).

د – دور المنظمات الدولية ما يزال ضعيفًا رغم الضجة الكبيرة التي تحاط بالمشروعات التي ترعاها المنظمات الدولية؛ فلم يتعد حجم إسهامها في التنفيذ أكثر من (7.1٪). ومن الواضح بروز دور هذه المنظمات في الأردن وسلطنة عمان ولبنان.

2-2: مصادر التمويل

إذا كان تنفيذ المشروعات ينحصر في ثلاث جهات رئيسة (الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية) فإن الأمر يختلف فيما يتعلق بمصادر التمويل؛ حيث تتعدد هذه المصادر وتشارك فيها أطراف عديدة. ويعرض الجدول رقم (11) لهذه الأطراف.

الجدول رقم (11): مصادر التمويل للمشروعات

(عدد الدول: 15 دولة)

الدولة	حكومي		دولي رسمي		منظمات غير رسمية		خاص		منظمات أهلية		منظمات إقليمية		أكثر من جهة		إسهامات أفراد		غير مبين		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الأردن	0	0	4	9.3	34	97.1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	11.6	43
الإمارات	9	53	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6	35.3	0	0	2	11.7	17
البحرين	49	45.0	6	5.5	3	2.8	25	22.9	29	-	-	-	-	-	-	-	-	-	109
تونس	61	75.0	30	37.0	-	-	12	15.0	25	31.0	-	-	-	-	-	-	-	-	81
الجزائر	60	61.2	8	1.2	10	10.2	4	4.1	0	0	0	0	0	0	5	5.1	11	11.5	198
سوريا	10	11.9	8	9.5	6	7.1	12	14.3	4	4.8	2	2.4	42	50.0	0	0	0	0	84
السودان	8	9.7	10	8.2	24	29.0	7	8.5	13	15.9	8	9.7	0	0	12	14.6	0	0	82
عمان	28	-	10	-	1	-	16	-	3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	50
فلسطين	8	8.0	22	21.0	29	27.0	8	7.0	21	20.0	4	4.0	14	13.0	0	0	0	0	106
لبنان	3	4.5	19	20.9	11	16.4	27	0	2	3.0	3	4.5	2	3.0	0	0	0	0	67
ليبيا	32	32.0	-	-	-	-	-	-	65	65.0	-	-	3	3.0	-	-	-	-	100
مصر	16	15.7	59	57.8	0	0	0	0	24	23.5	3	2.9	0	0	10	0	0	0	102
المغرب	41	48.0	44	51.0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	86
موريتانيا	11	36.67	15	50.0	0	0	0	0	0	0	4	13.3	-	-	-	-	-	-	30
اليمن	19	-	18	-	15	-	12	-	11	-	11	-	-	-	3	-	-	-	61
المجموع	**355**	**31.8**	**258**	**23.1**	**134**	**12.0**	**123**	**11.0**	**197**	**17.7**	**34**	**3.0**	**94**	**8.4**	**20**	**1.8**	**19**	**1.7**	**1116**

وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن مجموعة من النتائج نفصلها على النحو التالي:

أ- يتضاءل هنا دور المجتمع المدني المحلي، فاحتل نسبة تبلغ (17.7٪) من التمويل؛ مما يدل على ضعف القدرات التمويلية للمجتمع المدني الذي يحظى بالدور الرئيس في عملية التنفيذ.

ب- تدخل هنا أطراف جديدة لم تظهر في عملية التنفيذ، على رأسها القطاع الخاص (الذي يسهم بنسبة تبلغ 11.0٪) والأفراد (الذين يسهمون بنسبة تبلغ 1.8٪)، كما يظهر دور المنظمات الإقليمية (3.0٪)، وهي أكثر بروزًا في السودان ولبنان.

ج- رغم أن الجهات الحكومية لا تحتل إلا ربع جهد التنفيذ، فإن دورها في التمويل يفوق جهد التنفيذ، حيث تحتل الحكومة موقع الصدارة في مصادر التمويل (بنسبة تبلغ 31.8٪).

د- تأتى المنظمات الدولية الرسمية في المرتبة الثانية فيما يتعلق بمصادر التمويل (23.1٪)، ثم المنظمات الدولية غير الرسمية (12.0٪). وإذا ما جمعنا هذين النوعين من المنظمات لوجدنا أن المنظمات الدولية بشقيها الرسمي وغير الرسمي تسهم بدور يتفوق قليلاً على دور الحكومة (35.1٪).

3-2: استقلالية ميزانية المشروع الاجتماعي

ونقصد بالميزانية المستقلة عدم ارتباطها مع مشروعات أخرى، أي أن أهداف المشروع تختلف من مشروع لآخر، وكذلك فإن ميزانية المشروعات ومصادر تمويلها مختلفة. ومن المعلوم أن الاستقلالية المالية للمشروع هي أحد عوامل نجاحه؛ إذ تتيح القدرة على التنفيذ والسرعة في الإنجاز ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة.

وببحث مدى الاستقلالية التي تتمتع بها المشروعات من حيث التمويل نجد أن الاتجاه يسير نحو استقلال ميزانيات المشروعات. والجدول رقم (12) يعرض لمدى استقلالية المشروعات من حيث التمويل لعدد (1116) مشروعًا تمثل الخمس عشرة دولة التي غ

الدولة	مستقل		غير مستقل		غير مبين		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
الأردن	36	83.7	3	7.0	4	9.3	43
الإمارات	10	58.8	7	41.2	0	0	17
البحرين	77	70.6	28	25.7	4	3.7	109
تونس	47	58.0	0	0	34	42.0	81
الجزائر	52	53.0	26	26.5	2	20.4	98
سوريا	57	67.9	27	32.1	0	0	84
السودان	63	65.6	19	0	0	0	82
عمان	40	80.0	10	20.0	0	0	50
فلسطين	88	82.9	18	17.1	0	0	106
لبنان	62	92.5	5	7.5	0	0	67
ليبيا	0	0	0	0	100	100.0	100
مصر	102	100.0	0	0	0	0	102
المغرب	49	57.0	3	3.5	34	39.5	86
موريتانيا	22	73.33	6	20.0	2	6.67	30
اليمن	54	88.5	7	11.5	0	0	61
المجموع	759	68.0	159	14.2	198	17.7	1116

الجدول رقم (12): استقلالية ميزانية المشروع
(عدد الدول: 15 دولة)

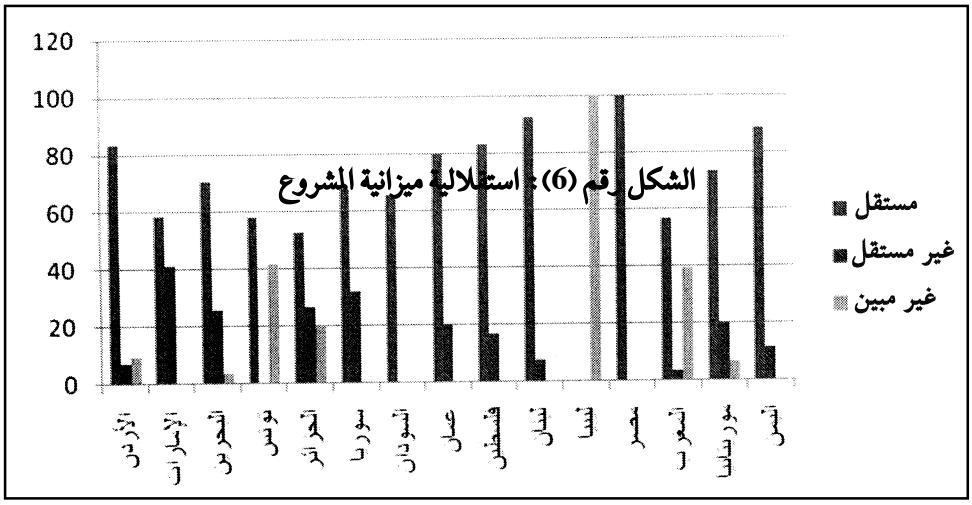

الشكل رقم (6): استقلالية ميزانية المشروع

وتشير البيانات السابقة إلى أن نسبة المشروعات ذات الميزانية المستقلة هي الغالبة، فنسبة تبلغ (68.0٪) من المشروعات لها ميزانية مستقلة، في مقابل (14.2٪) لها ميزانية ضمن مشروعات أخرى. ويدل هذا على أن الاتجاه العام يسير في اتجاه الاستقلال؛ وربما يرجع السبب في وجود هذه النسبة التي تشير إلى عدم الاستقلال المرتبط بتمويل المشروعات الخاصة بالمرأة إلى أن التمويل الحكومي مازال هو الأكثر بروزًا؛ الأمر الذي يؤدى إلى تداخل مشروعات المرأة مع مشروعات حكومية أخرى.

4-2: مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشروع

الجدول رقم (13): مدى توافر التجهيزات المادية للمشروع

(عدد الدول: 12 دولة)

الدولة	وجود مقر		تجهيزات مكتبية		أجهزة حاسوب		وسائل نقل		وسائل اتصال		موقع الكتروني		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الأردن	35	81.4	31	72.1	27	62.8	26	60.5	25	58.1	24	55.8	43
الإمارات	26	94.1	9	53.0	10	58.8	13	76.5	11	64.7	4	23.5	17
البحرين	109	100.0	60	55.0	109	100.0	63	57.8	109	100.0	95	87.2	109
تونس	70	86.4	62	76.5	58	71.6	57	70.4	54	66.4	43	53.1	81
الجزائر	91	92.85	73	74.48	78	79.59	24	24.5	45	45.91	22	22.44	98
سوريا	82	97.6	75	89.3	73	86.9	38	45.2	84	100.0	21	25.0	84
السودان	82	100.0	74	90.2	56	68.3	47	57.3	68	82.9	33	40.2	82
عمان	45	90.0	45	90.0	0	0	45	90.0	45	90.0	45	90.0	50
فلسطين	80	75.5	60	56.6	75	70.7	35	33.0	106	100.0	20	18.8	106
لبنان	63	94.0	50	74.6	51	76.0	8	11.9	48	71.6	22	32.8	67
مصر	31	30.4	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	102
موريتانيا	29	97.0	11	37.0	18	60.0	14	47.0	15	50	20	67.0	30
المجموع	**743**	**85.5**	**550**	**63.6**	**555**	**63.9**	**370**	**42.6**	**610**	**70.2**	**349**	**40.2**	**869**

تكشف بيانات الجدول رقم (13) التجهيزات المادية لعدد (869) مشروعاً تمثل اثنى عشرة دولة من الدول التي طبقت عليها الدراسة من حيث توافر مقر للمشروع، واستيفاء المشروع للتجهيزات المادية الأساسية المتمثلة في أجهزة الحاسوب بالإضافة إلى وجود وسائل نقل واتصال وموقع إلكتروني.

ويكشف الجدول عن مجموعة من النتائج منها: أن هناك اهتمامًا بأن يكون للمشروع مقر دائم. فقد وصلت نسبة المشروعات التي لها مقر إلى (100٪) في السودان والبحرين (ودول أخرى لم تشملها هذه البيانات)، وزادت النسبة عن (90٪) في معظم الدول، ولم تقل عن (90٪) إلا في أربع دول فقط (الأردن وتونس وفلسطين ومصر)، وبلغت النسبة العامة للمشروعات التي لها مقر في مجموع الدول (85.5٪). وتتناقص هذه النسبة بشكل تدريجي في التجهيزات المادية الأخرى، فتصل إلى نسبة (70.2٪) في تجهيز المشروع بوسائل الاتصال؛ ونسبة (63.3٪) في التجهيزات المكتبية، و(63.9٪) في تجهيز المشروع بالحاسب الآلي؛ ونسبة (42.6٪) في تجهيز المشروع بوسائل النقل؛ ونسبة (40.2٪) في توافر الموقع الإلكتروني للمشروعات الخاصة بالمرأة. والمتأمل لهذه البيانات يجد نقصًا كبيرًا في التجهيزات، الأمر الذي يشير إلى أن جل مشروعات المرأة تحتاج إلى إعادة بناء قدراتها الإدارية والمادية. ولكن البيانات نفسها تكشف أن الاهتمام بالجوانب التكنولوجية الحديثة في الإدارة (من حيث استخدام أجهزة الحاسوب وبناء مواقع إلكترونية للمشروعات) يأخذ طريقه بشكل جيد إلى عالم مشروعات النهوض بالمرأة؛ مما يمكن من توسيع المجال للتواصل مع المستفيد والترويج للمشروعات والإعلان عنها؛ وبالتالي انتشارها وامتدادها لشرائح أكبر في المجتمع.

5-2: طبيعة الأنشطة التي تعمل بها المشروعات

لاحظنا من قبل أن ثمة تداخلاً كبيرًا بين أوجه النشاط المتصلة بالمرأة، وأكدنا على عدم وضوح المفهومات المتصلة بالتمكين أو التنمية أو تداخلها على أقل تقدير. وإذا ما ابتعدنا

الجدول رقم (14): طبيعة أنشطة المشروعات

(عدد الدول: 13 دولة)

الدولة	توعية		تكوين وتدريب		تنمية مهارات		إعداد كوادر		تأهيل وإعادة تأهيل		مساعدات مادية		برامج حماية		مؤسسات رعاية		تحسين ظروف	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأردن	34	79.1	35	81.4	24	55.8	22	51.2	19	44.2	21	48.8	11	25.6	12	27.9	21	48.8
الإمارات	15	88.2	3	16.5	15	88.2	9	53.0	6	35.3	7	41.2	6	35.3	7	41.2	8	47.0
البحرين	78	71.5	72	66.0	69	63.0	43	39.0	32	29.0	42	38.5	16	14.7	20	18.0	39	36.8
تونس	12	14.8	20	24.7	36	44.4	56	69.1	59	72.8	31	38.3	38	46.9	46	56.8	43	53.1
الجزائر	77	78.6	73	74.5	28	28.6	14	14.3	12	12.2	27	27.6	24	24.5	17	17.3	22	22.5
سوريا	72	85.7	71	84.5	56	66.7	49	58.3	44	52.4	0	0	27	32.1	35	41.7	22	24.5
السودان	13	15.9	11	13.4	5	6.1	1	1.2	5	6.1	22	26.8	0	0	0	0	10	12.2
عمان	28	56.0	22	44.0	21	42.0	13	26.0	14	28.0	4	8.0	4	8.0	12	24.0	11	22.0
فلسطين	80	75.5	40	37.7	25	23.6	23	21.7	14	13.2	15	14.2	0	0	0	0	11	20.8
ليبيا	.	.	32	32.0	65	65.0	3	3.0	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
مصر	85	83.3	56	54.9	40	39.2	40	39.2	15	14.7	32	31.4	26	25.5	6	5.9	21	20.6
المغرب	62	72.1	51	60.0	57	66.3	17	19.8	14	16.3	58	67.9	27	32.1	35	41.0	29	34.5
موريتانيا	23	76.7	28	93.3	20	66.7	11	36.7	13	43.3	14	46.7	6	2.0	5	16.7	17	56.7
المجموع	579	58.6	514	52.0	461	46.7	301	30.5	233	23.6	273	27.6	185	18.7	195	19.7	265	26.8
مجموع المشروعات	579	19.3	514	17.1	461	15.3	301	10.0	233	7.8	273	9.1	185	6.2	195	6.5	3006	%100

(*) النسبة تعود لإجمالي المشروعات (988).

وتدل بيانات الجدول السابق إلى أن الأنشطة المتصلة بالتوعية هي الأكثر؛ حيث بلغت نسبتها (19.3٪) من إجمالي الأنشطة المشار إليها (3006 نشاطًا)، وكانت هدفًا لـ (58.6٪) من إجمالي المشروعات المشار إليها (988) مشروعًا، يلي ذلك في الأهمية برامج التكوين والتدريب بنسبة تبلغ (52.0٪)، ثم برامج تنمية المهارات بنسبة تبلغ (46.7٪)، ثم إعداد الكوادر بنسبة تبلغ (30.5٪)، والمساعدات المادية بنسبة تبلغ (27.6٪)، فتحسين الظروف بنسبة تبلغ (26.8٪)، فبرامج التأهيل وإعادة التأهيل بنسبة تبلغ (23.6٪)، ثم مؤسسات الرعاية بنسبة تبلغ (19.7٪)، وبرامج الحماية بنسبة تبلغ (18.7٪). ويلاحظ من خلال هذه البيانات ما يلي:

أ- أن برامج التوعية والتدريب وتنمية المهارات تستحوذ على نصيب كبير؛ الأمر الذي يدل على فهم معين لمفهوم التمكين الاجتماعي للمرأة، وهو أنه يرتبط بالأساس بتغيير الجوانب الثقافية والمعرفية للمرأة.

ب- أن برامج المساعدات والحماية ما تزال تستحوذ على نصيب كبير من المشروعات. فإذا جمعنا النسب الخاصة بالأنشطة المتصلة بالمساعدات المادية وبرامج الرعاية والحماية وتحسين الظروف - وجميعها تصب في إطار المساعدات والإحسان - نجد أنها تقترب من (30٪)؛ الأمر الذي يدل على تخلف النظرة إلى الجوانب الثقافية المتصلة بالمرأة.

6-2: الفئات المستهدفة

1-6-2: الفئات المستهدفة من النساء

الجدول رقم (15): الفئات المستهدفة من النساء

(عدد الدول: 14 دولة)

الدولة	حسب الحالة الاجتماعية				حسب الحالة الوظيفية			حسب العمر				حسب الحالة الصحية			
	عزباوات	متزوجات	مطلقات	أرامل	عاملات	ربات بيوت	متقاعدات	أطفال	فتيات	شابات	مسنات	معوقات	ذوات أمراض مزمنة	صحاح	غير ذلك
الأردن	37	39	37	0	28	30	29	13	30	34	21	20	21	1	1
الإمارات	13	12	12	12	8	11	8	3	8	10	10	1	3	1	0
البحرين	92	91	90	89	78	93	76	32	74	93	52	58	56	2	0
تونس	68	65	0	0	49	57	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الجزائر	2	3	2	2	11	43	11	7	45	86	18	7	20	0	0
سوريا	81	74	75	76	65	72	52	33	67	82	52	53	35	2	0
السودان	70	69	0	12	61	81	49	12	17	57	27	58	48	2	0
عمان	6	1	2	3	23	33	16	4	29	36	13	6	0	0	0
فلسطين	50	41	10	15	33	24	28	10	20	30	28	0	0	0	0
لبنان	4	8	5	0	10	12	0	12	36	56	28	15	10	2	0
ليبيا	23	9	29	0	11	33	15	0	0	0	0	0	0	0	0
مصر	89	97	81	73	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
موريتانيا	23	23	25	23	20	22	18	10	17	22	19	18	14	0	0
اليمن	40	45	45	45	38	44	27	14	39	52	25	22	17	1	0
المجموع	598	577	413	350	435	556	329	150	382	558	293	252	201	12	60
النسبة	30.9	29.8	21.3	18.1	33.0	42.1	24.9	10.8	27.6	42.5	21.1	40.3	32.1	1.9	9.6
مجموع المستهدفات	1938				1320			1383				625			

2-1-6-2: فمن الناحية الاجتماعية: نجد أن المشروعات تستهدف النساء من غير المتزوجات على نحو أكبر يصل إلى (31٪) من حجم المشروعات، يلي ذلك المتزوجات بنسبة تبلغ (29.8٪)، فالمطلقات والأرامل (بنسب تبلغ 21.3 و18.1٪ على التوالي).

2-1-6-2: ومن الناحية العمرية: نجد أن فئتي الشابات والفتيات هي أكثر الفئات المستهدفة (الشابات بنسبة تبلغ 42.5٪، والفتيات بنسبة تبلغ 27.6٪)، ثم المسنات (بنسبة تبلغ 21.1٪).

3-1-6-2: ومن الناحية الوظيفية: نجد أن أكثر الفئات التي تتجه إليها المشروعات هي ربات البيوت (42.1٪)، فالعاملات (بنسبة تبلغ 33.0٪)، فالمتقاعدات (بنسبة تبلغ 24.9٪).

4-1-6-2: وأخيراً من الناحية الصحية: فإن المشروعات تستهدف المعوقات والمرضى على وجه الخصوص (بنسبة تبلغ 40.3٪ و32.1٪ على التوالي).

2-6-2: استهداف المشروعات للرجال

كشفت الدراسة أن المشروعات لا تتجه فقط لخدمة النساء، وإنما تتجه لخدمة الرجال كذلك ولكن بنسب أقل بطبيعة الحال. ويدل الجدول رقم (16) عن بيانات من 12 دولة تتصل بمدى توجه المشروعات نحو خدمة الرجال أيضًا.

الدولة	نعم		لا		غير مبين		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
الأردن	21	48.8	19	44.2	3	7.0	43
الإمارات	3	17.6	14	82.4	-	-	17
البحرين	72	66.0	37	34.0	-	-	109
الجزائر	14	14.3	84	85.7	-	-	98
سوريا	28	33.3	56	66.7	-	-	84
السودان	41	50.0	41	50.0	-	-	82
عمان	20	40.0	30	60.0	-	-	50
فلسطين	42	40.0	64	60.0	-	-	106
لبنان	44	65.7	23	34.3	-	-	67
مصر	55	53.9	47	46.1	-	-	102
المغرب	32	38.0	54	62.0	-	-	86
موريتانيا	6	20.0	11	36.66	13	43.3	30
المجموع	**378**	**43.2**	**475**	**54.3**	**21**	**2.4**	**874**

الجدول رقم (16): استهداف المشروع للرجال
(عدد الدول: 12 دولة)

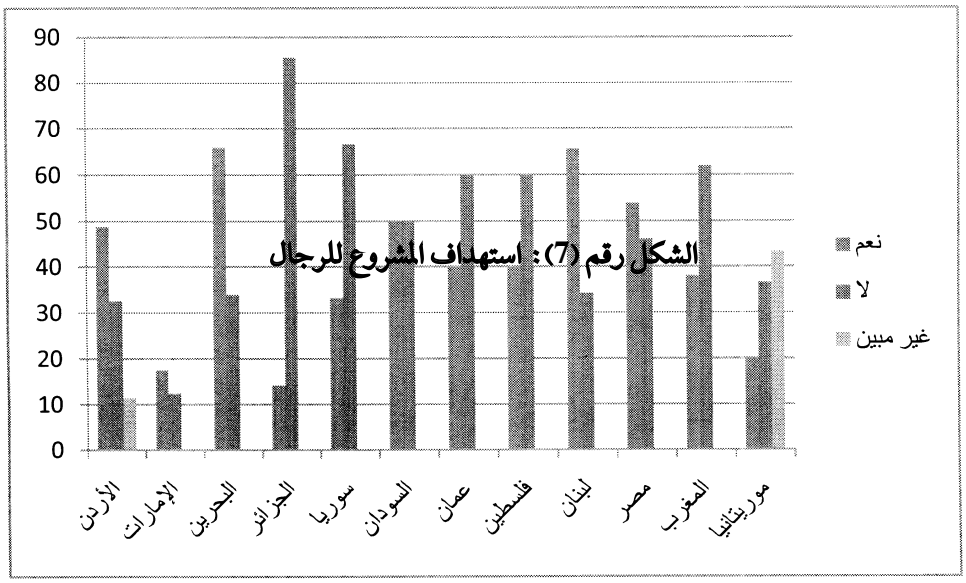

الشكل رقم (7): استهداف المشروع للرجال

تدل بيانات الجدول السابق على أن نسبة تبلغ (43.2٪) من المشروعات يتجه لخدمة الرجال أيضًا، وأن نسبة تبلغ (54.3٪) من المشروعات تخصص لخدمة النساء فقط. وقد يعكس ذلك توجهًا نحو فهم أشمل للقضايا الاجتماعية للمرأة، ذلك الفهم الذي يتجه إلى تأكيد أن أنشطة التنمية يجب أن تتجه للرجل والمرأة معًا، بل تتجه للأسرة برمتها

على اعتبار أن الموقف الثقافي العام يؤطر لأدوار الرجل والمرأة معًا، وأن التنمية يجب أن تلحق بالمجتمع ككل وليس بفئة من فئاته. ولقد أكدت بيانات من دول مختلفة أن أكثر الفئات المستهدفة من الرجال هي فئات الشباب، وأن جانبًا من أنشطة هذه المشروعات يتجه إلى العاطلين (من الشباب طبعًا). ويدل ذلك على أن ثمة وعيًا بأهمية الشباب، سواء من الذكور أو الإناث، وأهمية إعداد هذا الشباب للمستقبل.

7-2: العاملون في المشروعات (عدد الدول: 10 دول)

7-2-

يوض

الجدول رقم (17): العاملون في المشروعات حسب النوع

الدولة	العاملون حسب النوع				عدد العاملين
	ذكور		إناث		
	ك	%	ك	%	
الأردن	4	30.8	9	69.2	13
الإمارات	5	4.6	103	95.4	108
البحرين	323	23.2	1071	76.8	1394
تونس	459	38.3	740	61.7	1199
الجزائر	42	14.28	146	49.65	188
عمان	13	26.0	37	74.0	50
فلسطين	511	26.3	1475	74.7	1986
لبنان	82	11.1	659	88.9	741
مصر	380	40.3	564	59.9	944
موريتانيا	173	42.1	238	57.91	411
المجموع	**1992**	**28.3**	**5042**	**71.7**	**7034**

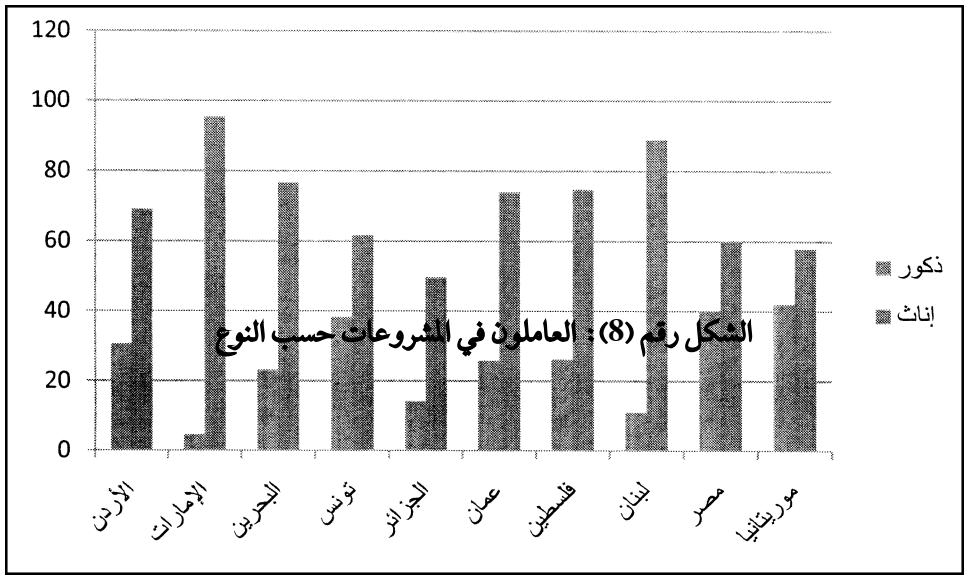

الشكل رقم (8): العاملون في المشروعات حسب النوع

شغل النساء الحيز الأكبر من حجم العمالة داخل المشروعات؛ ففي عدد المشروعات داخل تسع دول – كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (17) – نجد أن نسبة تبلغ (71.7٪) من العاملين من النساء في مقابل (28.3٪) من الذكور. وتزداد نسبة العاملين من الإناث في بلدان بعينها مثل دول الخليج العربي، لتصل في الإمارات مثلاً إلى (95.4٪)، وفي

البحرين إلى (76.8٪). وقد ترتفع النسبة في بلدان أخرى مثل لبنان لتصل إلى ما يقرب من (90٪) وربما كان ذلك بسبب انتشار الاتجاهات النسوية بين الإناث.

(عدد الدول: 13 دولة)

7-2

الدولة	العاملون حسب نوع المدير						المجموع
	ذكور		إناث		ذكور و إناث		
	ك	%	ك	%	ك	%	
الأردن	7	16.3	31	72.1	5	11.6	43
الإمارات	1	5.9	15	88.2	-	-	17
تونس	34	42.0	47	58.0	-	-	81
الجزائر	21	21.42	75	76.53	2	2.0	98
سوريا	25	29.8	59	70.2	-	-	84
السودان	22	26.8	51	62.2	9	11.0	82
عمان	15	30.0	35	70.0	-	-	50
فلسطين	20	18.7	86	81.3	-	-	106
لبنان	3	4.5	58	86.6	6	9.0	67
مصر	32	31.4	70	68.6	-	-	102
المغرب	6	7.0	80	93.0	-	-	86
موريتانيا	11	36.7	16	53.3	3	10.0	30
اليمن	11	18.0	47	77.0	3	4.9	61
المجموع	208	23.0	670	74.0	29	3.0	907

ث

على إدارة المشروعات.

الجدول رقم (18): مديرو المشروعات حسب النوع

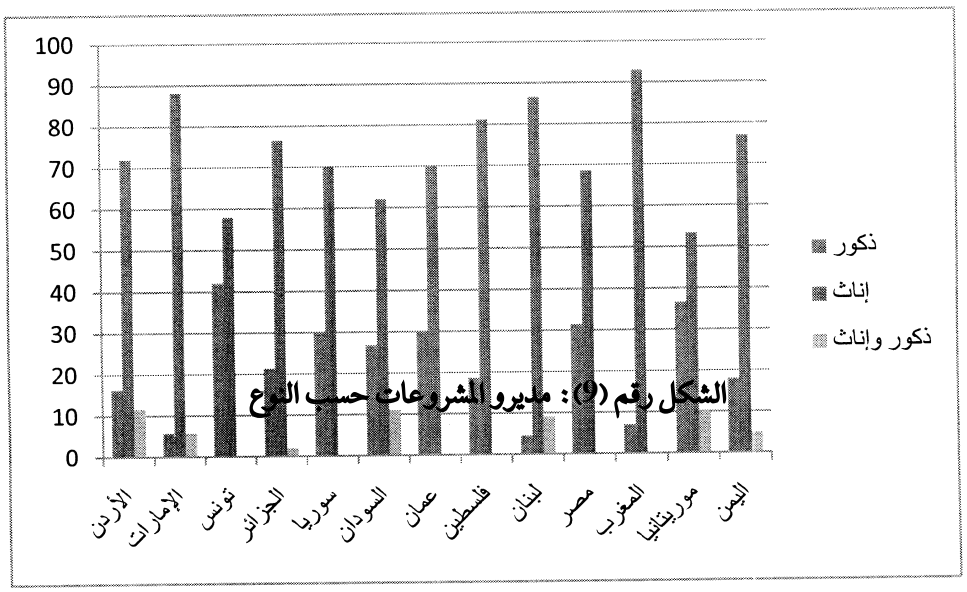

الشكل رقم (9): مديرو المشروعات حسب النوع

كما يعرض الجدول رقم (15) فإن نسبة تبلغ (74.0٪) من مديري المشروعات من الإناث، مقابل (23٪) للذكور. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل نحن نسعى إلى

مشروعات تديرها النساء؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فنحن في منتصف الطريق إلى ذلك، فما تزال مشروعات النساء تدار من قبل الرجال بنسبة تبلغ (23٪)، كما أن نسبة مشابهة من الرجال تعمل في المشروعات.

3- الكفاءة في إنجاز المشروعات

الدولة	حقق أهدافه		لم يحقق أهدافه		المجموع
	ك	%	ك	%	
الأراضي المتصلة بالمرأة.	35	81.4	8	18.6	43
الإمارات	17	100.0	-	-	17
البحرين	102	93.6	7	6.4	109
تونس	81	100			81
الجزائر	86	87.8			98
سوريا	57	67.9	27	32.1	84
السودان	82	100.0	-	-	82
عمان	35	70.0	15	30.0	50
فلسطين	102	96.2	4	5.8	106
لبنان	56	83.6	11	16.4	67
ليبيا	100	100.0	.	.	100
مصر	97	95.0	5	5.0	102
موريتانيا	27	90.0	3	10.0	30
المجموع	877	90.5	92	9.5	969

3-1: النجاح في تحقيق الأهداف

تميل معظم المشروعات إلى تأكيد النجاح في تحقيق الأهداف (انظر الجدول رقم 19)

الجدول رقم (19) : مدى تحقيق المشروع لأهدافه

(عدد الدول: 13 دولة)

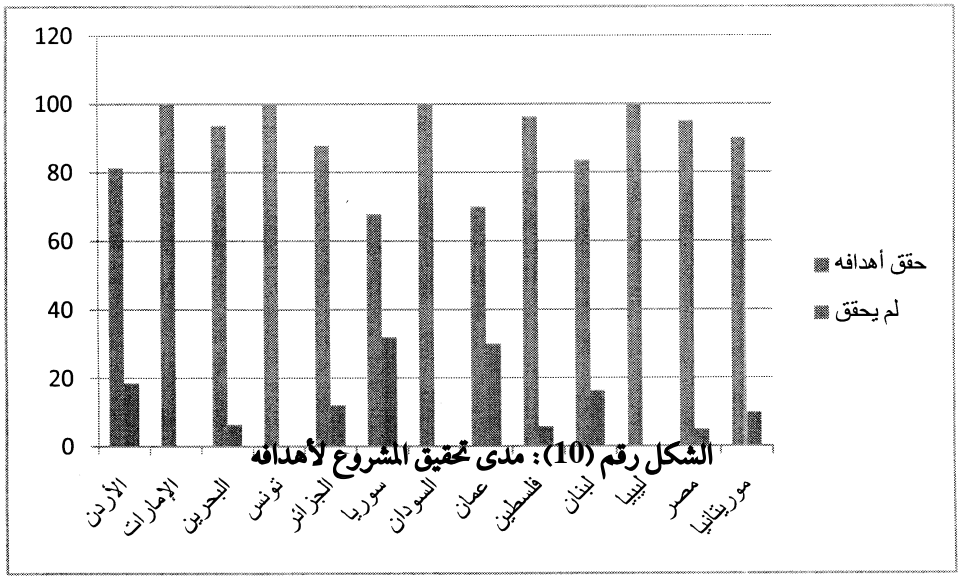

الشكل رقم (10): مدى تحقيق المشروع لأهدافه

وصلت هذه النسبة في بعض البلدان إلى (100٪) في تونس والسودان وليبيا، وفي بلدان أخرى إلى نسبة (97٪) في مصر، وإلى (96.2٪) في فلسطين، و(93.6٪) في البحرين،

و(90٪) في موريتانيا، ولكن هناك مجموعة أخرى من الدول تبدو أكثر تحفظًا في بياناتها؛ حيث تراوحت نسبة النجاح في تحقيق الأهداف بالنسبة للمشروعات بين نسبة (81.4٪ في الأردن) ونسبة (67.9٪ في سوريا). وأحسب أن ثمة مشكلة في تقدير حجم النجاح في المشروعات المختلفة، وذلك يعتمد على من الذي يصدر الحكم النهائي في تقدير النجاح.

2-3: حجم الإنجازات التي تحققت (عناصر القوة)

تشير الدراسات القطرية إلى عدد من الإنجازات المهمة التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- لاشك في أن الإنجاز الأهم هو تقديم خدمات مباشرة للمرأة في فئات مختلفة، مثل: المرأة الفقيرة، والمرأة المعيلة، والمرأة المسنة، والمرأة المطلقة، والأرملة، وذات الاحتياجات الخاصة.
- كما تقدم خدمات مباشرة في مجال التوعية، والتدريب على المهارات المختلفة، وتنمية الأنشطة المدرة للدخل والعائدة على الأسرة برمتها.
- رفع الوعي بقضايا المرأة، وهو وعى عام يتصل بالمجتمع ككل.
- إدراك أهمية الجوانب الاجتماعية في عمليات تمكين المرأة وتحررها.
- فهم الأبعاد الثقافية في قضايا تمكين المرأة، ولفت الانتباه إلى الممارسات الضارة التي تقف عقبة أمام التمكين الاجتماعي والثقافي للمرأة.
- خلق علاقة بين التحرك على مستوى تنمية المرأة اجتماعيًا وبين التطور التشريعي والدستوري فيما يتصل بمكانة المرأة في المجتمع.
- نشر الوعي بثقافة المجتمع المدني، حيث تعمل المشروعات على زيادة أعضاء الجمعيات الأهلية، وتحث المجتمع على إنشاء جمعيات جديدة.

- تغيير نظرة المجتمع إلى الأعمال والأنشطة اليدوية، حيث يعمل كثير من المشروعات على تدريب النساء على حرف يدوية تعمل من جانب على المحافظة على التراث، ومن الجانب الآخر على خلق احترام ثقافي عام للحرف اليدوية.
- الإسهام في التوعية بالممارسات الثقافية الضارة بالمرأة، مثل الختان، والزواج المبكر، والعنف.
- فتح آفاق لتنمية المرأة في مجالات أخرى كالمجال الاقتصادي والصحي، والعمل على حث المؤسسات الأخرى - كالمؤسسات الصحية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية - على بث مشروعات خاصة للمرأة.
- النجاح في إقامة شبكات مع مشروع ومؤسسات أخرى، والعمل على وضع قضايا المرأة في إطار أولويات هذه الشبكات.
- إقامة قواعد لرصد مشكلات المرأة والتعامل الفوري معها، مثل الخطوط الساخنة للإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة أو الإساءة بصورها المختلفة.
- رفع الوعي بأهمية العلوم الاجتماعية في التصدي لقضايا المرأة.
- تدريب كوادر للعمل في المجال الاجتماعي لتمكين المرأة، والعمل على نشر هذه الكوادر في مجالات وميادين عديدة.
- حث المؤسسات التربوية والإعلامية والدينية على وضع القضايا الاجتماعية والثقافية على أجندتها.

3-3: العقبات والمشكلات

ثمة نوعان من العقبات تواجه المشروعات المتصلة بتمكين المرأة في المجال الاجتماعي:

أ – **العقبـ** هي نوع من العقبات التي ترتبط بظروف سياسية وثقافية عامة. ففي فلسطين والسودان والحروب والنزاعات المسلحة (وربما في لبنان) نجد أن المشروعات التي تتوقف أو تضطر إلى تغيير أهدافها بسبب الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي الذي يؤثر تأثيراً خاصاً في المشروعات النسائية. وفي بعض الأحيان تشير التقارير إلى جمود الأنشطة بسبب عدم قابلية المرأة للتغير بسهولة ويسر مثل تدني مكانة المرأة، وارتفاع معدلات الأمية وقلة الوعي بين النساء.

ب – **العقبات التي واجهت المشروعات:** تلك العقبات التي تتصل بالمشروع نفسها كما يشير الجدول رقم (20).

الجدول رقم (20): العقبات التي واجهت المشروعات (عدد الدول: 12 دولة)

الدولة	ضعف التمويل		نقص المقرات		القصور في المتابعة		نقص في القدرات البشرية والفنية		عدم وجود دراسة جدوى أو خطة مستدامة		صعوبة الوصول إلى المستهدفين		عدم وجود مؤشرات للتقييم		عدم وجود وثيقة للمشروع		مشكلة التنسيق بين الجهات		تعقد الإجراءات الإدارية		عدم تجاوب المستهدفين		عدم وضوح غاية المشروع وأهدافه		غير محدد	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأردن	13	30.2	7	16.4	1	2.3	7	16.4	8	18.7	6	14.0	1	2.3	-	-	2	4.7	12	28.6	3	7.1	3	7.1	-	-
الإمارات	6	35.3	4	23.5	1	5.9	8	47.0	8	47.0	4	23.5	4	23.5	3	17.6	3	17.6	2	11.8	1	5.9	1	5.9	-	-
البحرين	48	44.4	33	30.3	6	5.5	28	25.7	3	2.8	17	15.6	17	15.6	11	10.1	20	18.3	14	12.8	6	5.5	4	3.8	1	0.9
تونس	23	28.4	21	25.9	9	11.1	28	34.5	22	27.1	18	22.2	19	23.5	11	13.6	14	17.3	11	13.6	2	2.4	4	4.8	-	-
الجزائر	38	38.8	41	41.8	4	4.1	23	23.5	11	11.2	13	13.3	5	5.1	2	2.0	10	10.2	19	19.4	3	3.1	3	3.1	2	2.0
سوريا	54	64.3	31	36.9	17	20.2	36	42.9	22	26.2	35	41.7	57	67.9	13	15.5	8	9.5	47	56.0	6	7.1	4	4.8	1	1.2
السودان	43	52.5	0	0	0	0	3	3.7	1	1.2	2	2.5	0	0	0	0	15	18.3	40	48.8	0	0	0	0	0	0
فلسطين	15	14.0	10	9.0	2	2.0	12	11.3	7	6.0	6	6.0	5	5.0	0	0	0	0	10	9.4	0	0	0	0	0	0
لبنان	31	46.2	24	35.8	34	50.7	10	14.9	12	17.9	21	31.3	-	-	5	74.0	0	0	4	5.9	0	0	1	1.5	0	0
ليبيا	0	0	55	55.0	0	0	0	0	1	2.3	6	14.0	0	0	0	0	0	0	12	27.9	0	0	0	0	0	0
مصر	29	28.4	22	21.5	-	-	21	20.5	24	23.5	31	30.4	7	6.9	1	1.0	15	14.7	-	-	4	3.9	4	3.9	1	1.0
موريتانيا	16	53.3	24	80.0	10	33.3	18	60.0	18	60.0	16	53.3	6	20.0	6	20.0	5	16.7	12	40.0	3	10.0	3	10.0	1	3.3
المجموع	316	34.4	272	29.6	84	9.1	194	21.1	137	15.0	175	19.0	121	13.2	52	5.7	107	11.7	154	16.8	103	11.2	25	2.7	26	2.80

عدد العقبات 1766، عدد المشروعات 919.

ويأتي على رأس هذه العقبات ضعف التمويل (بنسبة تبلغ 34.4٪ من مجموع المشروعات)، ونقص التجهيزات المادية بما فيها توافر مقر للمشروع (بنسبة تبلغ 29.6٪)، ثم نقص الموارد البشرية والفنية (بنسبة تبلغ 21.1٪)، وصعوبة الوصول إلى المستهدفين (بنسبة تبلغ 19.0٪)، والقصور في المتابعة (بنسبة تبلغ 9.1٪).

هذا بجانب مشكلات أخرى عديدة تتصل بالتقييم والتنسيق (انظر الجدول رقم 17). والملاحظ على هذه المشكلات أنها تتدرج من المشكلات المادية وتنتهي بالمشكلات الإدارية مروراً بالمشكلات الفنية. ولاشك في أنها تختلف باختلاف السياق الاجتماعي لكل مشروع وطبيعة الجهة التي تنفذه. فالمشروعات الحكومية تعاني أكثر من غيرها من مشكلات إدارية وفنية، أما المشروعات التي ينفذها المجتمع المدني فإنها أكثر كفاءة في إدارتها وأكثر استقلالاً. وربما تكون المشروعات التي تنفذ من خلال وسائط دولية هي المشروعات الأكثر كفاءة، ولكن هذا لا يجب أن يدفعنا إلى اعتبار المنظمات الدولية بديلاً للحكومة أو منظمات المجتمع المدني في تنفيذ المشروعات.

وثمة وسائل للتغلب على هذه المشكلات، من ذلك مثلاً ما يلي:

- زيادة الاعتماد على القطاع الخاص كأحد المصادر المهمة للتمويل.

- اللجوء إلى مؤسسات أخرى لتوفير مقرات للمشروعات في حالة عدم وجود مقر. وتعمل هذه المؤسسات على استضافة المشروع لفترة معينة، أو لحين توفير مقر، أو ربما بشكل دائم.
- اللجوء إلى ما يسمى بتدريب المدربين، الذي يهدف إلى توفير كوادر فنية مدربة قادرة على القيام بعمليات التنسيق والتقييم والمتابعة الدقيقة للمشروعات.
- التشبيك مع مشروعات أخرى لديها قدرات ومهارات أفضل، وربما إمكانيات أفضل.
- طلب تقييم المشروعات من جهات أخرى أو من جهات أجنبية.

4-1: تقييم المشروعات

تحظى معظم المشروعات الاجتماعية بعملية تقييم كما يوضح الجدول رقم (21).

الجدول رقم (21): تقييم المشروعات

(عدد الدول: 15 دولة)

الدولة	المشروعات التي تم تقييمها		المشروعات التي لم تقيم		المجموع
	ك	%	ك	%	
الأردن	34	79.1	9	20.9	43
الإمارات	13	76.5	4	35.5	17
البحرين	87	79.8	22	20.2	109
تونس	81	100.0	0	0	81
الجزائر	62	63.3	36	36.7	98
سوريا	56	66.7	28	33.3	84
السودان	75	91.5	7	8.5	82
عمان	35	70.0	15	30.0	50
فلسطين	92	86.8	14	13.2	106
لبنان	64	95.5	3	4.5	67

الدولة	المشروعات التي تم تقييمها		المشروعات التي لم تقيم		المجموع
	ك	%	ك	%	
ليبيا	100	100.0	0	0	100
مصر	88	86.3	14	13.7	102
المغرب	86	100.0	0	0	86
موريتانيا	24	80.0	6	20.0	30
اليمن	51	83.6	10	16.4	61
المجموع	**948**	**85.0**	**168**	**15.0**	**1116**

الشكل رقم (11): تقييم المشروعات

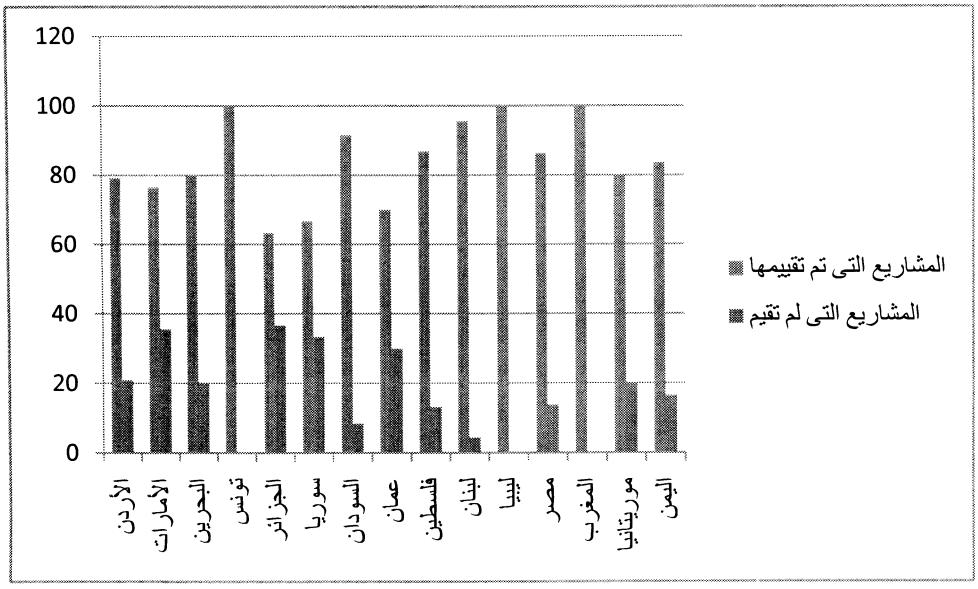

يكشف الجدول السابق أنه من بين (1116) مشروعًا تم تقييم (948) مشروعًا بنسبة تبلغ (85.0٪) . وتعكس هذه النتيجة أن ثمة ميلاً من جانب البلدان العربية نحو الوعي بأهمية

الدولة	مراحل التقييم						عدد المشروعات التي قيمت
	مستمر		مرحلي		نهائي		
	ك	%	ك	%	ك	%	
الإمارات	7	35.8	5	38.5	1	7.7	13
البحرين	58	66.7	25	28.7	4	4.6	87
تونس	60	74.0	21	26.0	0	0	81
السودان	35	46.7	34	45.3	6	8.0	75
لبنان	34	53.1	11	17.2	19	29.7	64
ليبيا	35	35.0	60	60.0	5	5.0	100
مصر	44	50.0	23	26.1	21	23.9	88
المجموع	273	53.7	179	35.2	56	11.0	508

يوضح الجدول رقم (22) مراحل عملية تقييم المشروعات(مستمر- مرحلي- نهائي)، وذلك بالنسبة للـ 7 دول . حيث تم تقييم 508 مشروعات من بين 948 مشروع تم تقييمها في 7 دول.

الجدول رقم (22): مراحل التقييم
(عدد الدول: 7 دول)

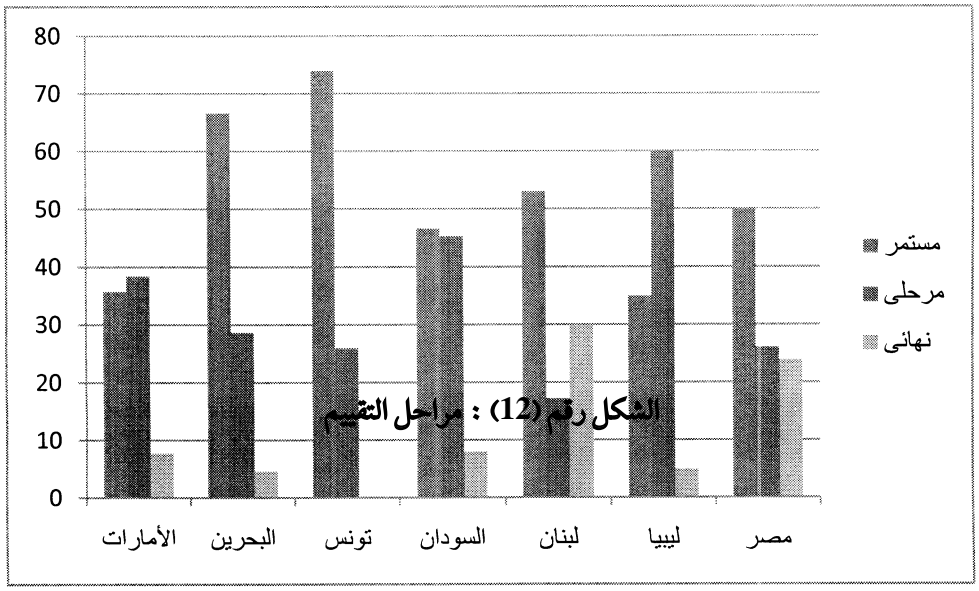

الشكل رقم (12) : مراحل التقييم

يتضح من الجدول السابق أن ثمة اتجاهًا نحو الاستمرار في عملية التقييم، وإن كان هذا

الاتجاه لم يصل إلى مداه بعد. فقد أكدت نسبة تبلغ (53.7٪) من المشروعات استمرارية التقييم. وتعد هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة التقييم المرحلي (35.2٪) والتقييم النهائي (11٪). ولاشك في أن عملية التقييم واستمراريتها تختلف باختلاف طبيعة المشروعات. فالمشروعات الحكومية لها إرث بيروقراطي يجعل عملية التقييم فيها تتعثر أو تظهر على نحو متميز، في مقابل المشروعات التي تحظى بقدر من الاستقلال في التخطيط والتنفيذ والمتابعة؛ فقد اتضح أن وجود هدف للتقييم في خطة المشروع يعد أحد المستلزمات الأساسية لاستمرار عملية التقييم، فهذا الشرط يلزم الجهات المنفذة – حتى

الدولة	ذاتي			خارجي		متعدد الأطراف
	إداريون	مستفيدون	عاملون	جهات إشرافية	جهات تمويلية	
الأردن	34	24	19	13	19	10
الإمارات	11	6	8	3	10	1
البحرين	79	32	32	30	17	8
تونس	40	-	-	42	17	-
الجزائر	26	11	15	9	19	15
سوريا	32	10	5	8	12	-
عمان	22	9	4	13	7	-
فلسطين	7	14	2	10	24	29
لبنان	59	35	40	20	-	-
ليبيا	33	3	64	-	-	-
مصر	52	31	55	8	19	17
المغرب	19	14	4	6	9	3

الجدول رقم (23): جهة التقييم
(عدد الدول: 14 دولة)

يوضح الجدول رقم (23) الجهات التي اعتمدت عليها الدول في تقييم المشروعات على المستوى الذاتي (إداريون – مستفيدون – عاملون) وعلى المستوى الخارجي (جهات إشرافية – جهات تمويلية)، والتقييم متعدد الأطراف.

الدولة	ذاتي			خارجي		متعدد الأطراف
	إداريون	مستفيدون	عاملون	جهات إشرافية	جهات تمويلية	
موريتانيا	18	2	3	4	14	3
اليمن	39	22	13	17	26	7
المجموع(*)	461	213	264	183	193	93
النسبة المئوية	44.6	20.6	25.5	17.7	18.7	9.0

(*) بلغ مجموع المشروعات التي تم تقييمها (1034) مشروعًا.

الشكل رقم (13): جهة التقييم

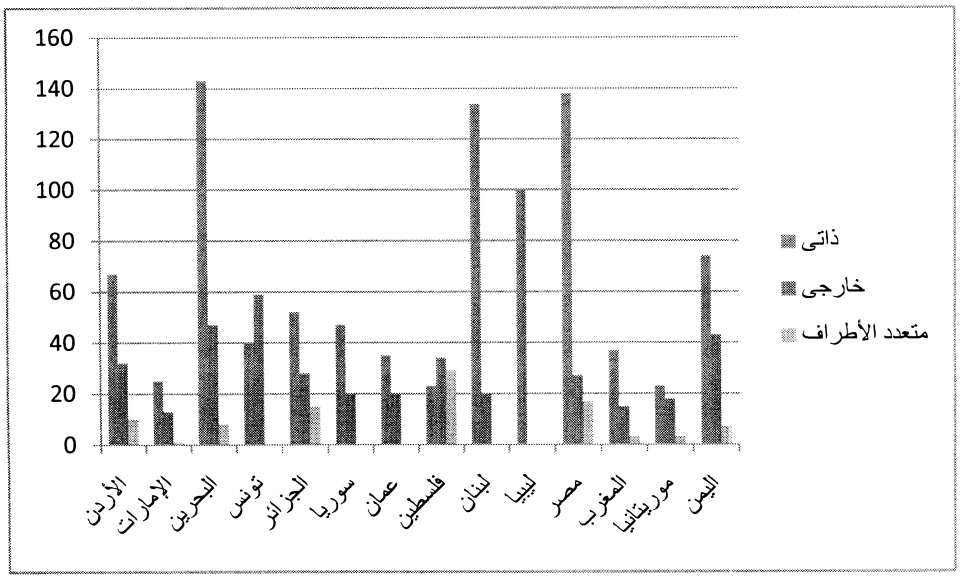

وضح الجدول السابق أن التقييم الإداري من جانب القائمين على المشروعات ما يزال هو الأكثر شيوعًا. فمن بين (1034) مشروعًا من (14) دولة تم تقييم المشروعات فيها من قبل الإداريين بنسبة (44.6٪) وهي أعلى نسبة، وهي تزداد إلى (71.1٪) إذا أضفنا عليها النسبة الخاصة بالتقييم الذي يأتي من قبل العاملين. أما التقييم من جانب المستفيدين فيشكل (20.6٪) من إجمالي المشروعات، هذا فيما يتصل بالتقييم الذاتي، أما التقييم الخارجي فإنه ينقسم ما بين الجهات الإشرافية والجهات التمويلية (17.7٪ في مقابل 18.7٪). وثمة مشكلة في هذا الجانب تتمثل في غياب الرؤية الشاملة في عملية تقييم المشروعات؛ الأمر الذي يضفي مصداقية على عملية التقييم.

4-4: منهجية التقييم

تنقسم منهجية التقييم إلى مجالين: يرتبط الأول بالهدف من التقييم (تقييم للأنشطة وتقييم للأهداف وتقييم للأداء)، والثاني يرتبط بأدوات التقييم.

1-4-4: الهدف من التقييم

يوضح الجدول رقم (24) البيانات المتعلقة بالهدف من التقييم.

الدولة	تقييم الأنشطة	تقييم الأهداف	تقييم الأداء	أخرى
الأردن	30	31	33	-
الإمارات	9	11	9	-
البحرين	55	61	-	-
تونس	23	28	37	-
الجزائر	6	7	8	26
سوريا	48	35	35	-
السودان	14	8	11	-
عمان	17	21	19	-
فلسطين	27	35	15	-
لبنان	58	51	54	-
ليبيا	36	64	-	-
مصر	57	55	62	-
المغرب	25	24	31	-
موريتانيا	17	13	14	-
اليمن	0	30	37	0
المجموع(*)	**422**	**474**	**365**	**26**
النسبة المئوية	**32.8**	**36.8**	**28.4**	**2.0**

الجدول رقم (24): منهجية التقييم
(عدد الدول: 15 دولة)

(*) مجموع الاستجابات (1287).

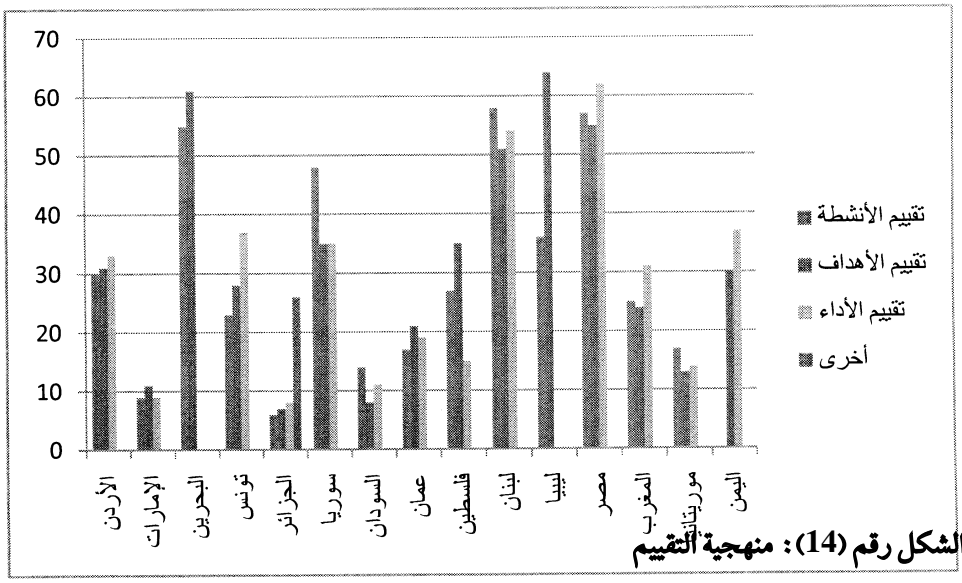

الشكل رقم (14): منهجية التقييم

يتضح من الجدول السابق أن التقييم ينصب على تقييم الأنشطة والأهداف بنسبة تبلغ (32.8٪)، وأن تقييم الأداء يأتي في مرتبة ثانية بنسبة تبلغ (28.4٪).

الدولة	استبيانات	مؤشرات	مقابلات	ملاحظات	الرجوع للملفات	أخرى	المجموع
الأردن	36	24	32	22	24	4	132
الإمارات	9	4	7	9	5	3	37
البحرين	38	41	58	56	46	16	255
تونس	27	22	29	40	37	-	155
الجزائر	30	36	64	38	38	6	212
سوريا	13	27	26	32	45	24	167
السودان	5	1	4	1	2	19	32
عمان	11	8	17	20	9	-	65
فلسطين	5	28	33	45	31	40	182
لبنان	27	41	55	55	43	-	221
ليبيا					100	0	100
مصر	34	29	40	50	47	-	200
المغرب	7	28	29	20	9	-	93
موريتانيا	5	14	13	12	14	1	59
اليمن	20	25	35	31	22	7	140
المجموع(*)	**257**	**328**	**442**	**431**	**472**	**120**	**2050**
النسبة المئوية	**12.5**	**16.0**	**21.6**	**21.0**	**23.0**	**5.9**	

الجدول رقم (25): أدوات تقييم المشروعات
(عدد الدول: 15 دولة)

يوضح الجدول رقم (25) الأدوات التي تم الاعتماد عليها في تقييم المشروعات (استبيانات- مؤشرات- مقابلات- ملاحظات- الرجوع للملفات).

(*) مجموع الاستجابات (2050).

صفحة١٠٢ أبيض

الفصل الرابع

الرؤية المستقبلية

صفحة ١٠٤ أبيض

1- الرؤيـــة المســـتقبلية

عالجت الأجزاء السابقة من هذا التقرير النتائج الميدانية التي قدمت صورة واقعية عن المشروعات الخاصة بالمجال الاجتماعي في الدول العربية على أرض الواقع . ومن خلال رصد العقبات التي واجهت المشروعات المختلفة وأوجه القصور التي تعاني منها هذه المشروعات نقدم في هذا الجزء عنصرين أساسيين ، وهما :

أ- مقترحات حول تحسين المشروعات الحالية .

ب- مجالات اجتماعية مقترحة لإقامة مشروعات للنهوض بالمرأة .

1-1 : مقترحات حول تحسين المشروعات الحالية

وتضم هذه الفئة الرؤية المستقبلية المقترحة من القائمين على إدارة المشروعات وتنفيذها بهدف تحسينها ورفع مستواها في مجالات التخطيط ، والتنفيذ ، والتمويل ، والتقييم ، ومشاركة المرأة فيها .

1-1-1 : تحسين المشروعات في مجال التخطيط

جاءت أهم المقترحات الخاصة بالتخطيط على مستوى الدول العربية موضع الدراسة على النحو التالي :

- ضرورة وضع خطة واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ منذ بداية المشروع .
- مشاركة العاملين في وضع الخطة وتحديد الأهداف .
- الاستعداد لتقديم خطة جديدة أكثر تطوراً لاستمرار المشروع بعد انتهاء مرحلته الأولى .
- التسويق الجيد للخطط التكميلية لاستدامة المشروع .
- مراعاة تبسيط الإجراءات حتى لا يتعطل المشروع عبر كل مراحله .
- تضمين الخطة تقديم خدمات مباشرة .

- أهمية مشاركة المجتمع ، خاصة إشراك المرأة في التخطيط بوصفها الفئة الأساسية المستهدفة لهذه المشروعات .
- الاستعانة بالخبراء في المجالات المختلفة لتحديد الأداء .
- دراسة المشروعات دراسة دقيقة مع مراعاة خصوصيات كل منطقة وطبيعتها السائدة .
- دراسة الفئات القائمة بالمشروع وقدرتها وإمكانياتها .
- إعداد خطط سنوية .
- التخطيط لتوسيع النطاق الجغرافي للمشروعات .
- التخطيط لعقد دورات جديدة تساعد على زيادة مشاركة المرأة .
- الإعلان والتواصل .
- إعادة هيكلة المشروع ووضع خطة إستراتيجية بديلة .
- استقطاب عاملين ومستفيدين .

2-1-1 : تحسين المشروعات في مجال التمويل

وجاءت مقترحات الدول الأعضاء في هذا السياق على النحو التالي :

- توفير مقابل مادي مجزٍ للعاملين في المشروع .
- الاعتماد بقدر الإمكان على ميزانيات ذاتية .
- مراعاة أن تكون الميزانيات كافية وشاملة لتغطية أهداف المشروع ومتطلباته .
- تنويع جهات التمويل .
- خلق مصدر دائم للتمويل .
- مراقبة التمويل ومتابعته بشكل صارم .

- مخاطبة المسئولين .
- رصد ميزانية .
- التوسع في المشروع .
- ضرورة أن يتولى القطاع الحكومي من قبل الوزارات تمويل المشروعات ثم القطاع الخاص .
- تحديد ميزانية محددة مستقلة للمشروع .
- الاهتمام بتمويل البحوث والدراسات .
- الاعتماد على متخصصين .
- التعاون مع باقي الجمعيات والمنظمات .
- زيادة قيمة المنح المالية والمكافآت .
- أخذ رسوم من المستفيدين .
- عمل مشروعات صغيرة لتمويل المشروع .
- إعلان المشروع وتسويقه .
- توفير المواد الخام للاستمرار في المشروع .

3-1-1: تحسين المشروعات في مجال التنفيذ

- تحديد مستوى الكفاءة المطلوبة من العاملين .
- وضع إطار للتدريب اللازم لرفع كفاءة العاملين .
- تحسين الخدمات المقدمة في المؤسسات ذات الصلة بقضايا المرأة .
- التنسيق والتعاون بين المؤسسات المشاركة ، أهلية كانت أو حكومية .

- توفير منفذين للمشروع على دراية وفهم ومعرفة .
- تشكيل لجان من المجتمع تعمل على استمرار المشروع .
- مشاركة المجتمع في التنفيذ .
- الدقة في التنفيذ .
- العمل بشكل جماعي بين الأطراف ، من خلال التشاور بين المخططين والجهات المستفيدة من المشروع .
- المتابعة لكل عمليات المشروع من بدايته إلى نهايته ، مع وضع مختصين من الجهات الرسمية في الميدان ، بحيث يكونوا مختصين في المجال المشرفين عليه .
- التوسع في المشروع .
- استمرار المشروع .
- استمرارية التدريب .
- زيادة عدد المستفيدين .
- التطوير والتحسين والمتابعة .
- التنسيق والتعاون مع الإدارات العليا والجهات الأخرى والاستفادة منها .
- التغلب على العقبات وزيادة الوعي وتفادي السلبيات السابقة .
- الاستفادة من الخبرات الدولية .
- توفير رأس المال وطلب الدعم .
- التركيز على مشروع واحد لإنعاشه وتنفيذه على مراحل .
- وضع خطوات إجرائية للتنفيذ والالتزام بالعمل دون تأجيل .

4-1-1: مقترحات خاصة بتحسين مشاركة المرأة

- أهمية مشاركة المرأة في إدارة المشروع؛ مما يكسبها الخبرة، ويرفع مقدرتها، ويعزز قدرتها.
- ضرورة مشاركة المرأة كشريك أصيل في كل المراحل، من التفكير والتخطيط والتنفيذ.
- تشجيع المشروعات التي تقام وتدار في المنازل.
- تشجيع المرأة على اقتحام الفضاء العام، من خلال تكوين نخب نسائية في أي مجال من المجالات.
- ضرورة مشاركة المرأة في المشروعات التنموية.
- ضرورة تمثيل المرأة في المناصب العليا.
- ضرورة تغيير مدركات المحيطين بالمرأة وتصوراتهم حول المرأة.
- رفع مستوى وعي المرأة بمدى أهمية مشاركتها في خدمة مجتمعها.
- استقطاب المرأة كفئة مستهدفة.
- تدريب النساء وتأهيلهن ورفع كفاءتهن.
- زيادة عدد العاملات في المشروع.
- التوسع جغرافيًا لخدمة النساء من كافة مناطق البلاد.
- إشراك المستفيدات في تقديم الخدمة.

5-1-1: مقترحات خاصة بتحسين التقييم

- الاعتماد على التقييم المرحلي والمستمر على كافة المستويات.
- وجود أكثر من أداة لتقييم المشروع.

- الاعتماد على جهات مختصة للتقييم .
- ضرورة إدماج أطراف عديدة في عملية التقييم (المستفيدون والمخططون والمنفذون) .
- الحصول على تقييم خارجي .
- الاستمرار في التقييم الحالي وتطويره .
- تقييم مدى تحقق الأهداف .
- إيجاد مؤشرات جديدة للتقييم .
- الاستفادة من نتائج التقييم في التطوير .
- وضع ملف لإنجازات المشروع وآخر للسلبيات .

2-1 : أهم المجالات المقترحة لإنشاء مشروعات جديدة في المجال الاجتماعي

تتطلب القضية المتعلقة بوضع المرأة مزيداً من إدماج المرأة في التنمية ، كما تتطلب وضع خطط واعية بالأوضاع المختلفة للنساء تضع النساء في الوضع اللائق بهن كشريكات في جهود التنمية الأساسية ، ووضع استراتيجيات تعتبر المرأة مشاركة ومستفيدة من خطط التنمية . إن تحسين أوضاع النساء بإتاحة الفرص أمامهن للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يقود إلى تغيير جذري في أوضاع المرأة ؛ ومن ثم فإن المنظور المبني على النوع الاجتماعي عامل أساسي في جعل الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية وغيرها محاور للتنمية الأساسية ؛ وبناء على ذلك فإن ضمان المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتوفير فرص التعليم وإمكانية أخذ القرارات يلعب دوراً مهمًا في تقليص الفقر ، كما أن المساواة تمكن جميع أفراد المجتمع من الإسهام في التنمية . وقد أكدت الدراسات والبحوث أن تعليم النساء والفتيات يؤدى إلى تخفيض نسبة وفيات الحمل والولادة ووفيات الرضع .

وقد أفادت دراسة المشروعات التي تمت تغطيتها في رسم صورة مستقبلية للمشروعات ترتكز على الخطوط الرئيسة التي تم طرحها في الفقرة السابقة؛ وبالتالي تم اقتراح عدد من المشروعات في ضوء مجالات الاهتمام لدى المؤسسات والهيئات التي غطتها الدراسة. وقد أسفرت توصيات الدول عن أن هناك محاور أساسية لتأسيس أي مشروع يهتم بقضية تحسين أوضاع المرأة وتمكينها، وهي على النحو التالي:

1-2-1: في مجال القوانين والتشريعات

الاهتمام بالقوانين المتعلقة بالمرأة، ويشمل ذلك المشروعات التي تتناول تعديل القوانين المجحفة لحق النساء، وتعديل قانون العقوبات، وتعديل قانون الجنسية بإعطاء المرأة جنسيتها لأولادها، وتشريع حماية النساء من العنف، وقانون الانتخاب، ووضع قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، وتمكين النساء وتوعيتهن بالقوانين.

2-2-1: في مجال التمكين الاقتصادي

ويشمل المشروعات التي تساعد على التنمية الاقتصادية للمرأة؛ حيث إن الاستقلال الاقتصادي للمرأة يعزز وضعها، وتعمل هذه المشروعات على ما يلي:

- تأمين فرص عمل للنساء.
- إنشاء مشروعات صغيرة، ولاسيما ما هو غير تقليدي ويتسق مع احتياجات سوق العمل.
- إعطاء النساء إمكانية إقامة المشروعات، وتيسير الحصول على قروض صغيرة، وتأمين أسواق لتصريف منتجات تلك المشروعات.
- إنشاء مشروعات الأسر المنتجة، والقيام بمشروعات تدار في المنازل.
- تدريب المرأة وتعليمها وتنمية قدراتها.

- إقامة المعارض لتسويق المنتجات .
- التوعية الاستهلاكية .
- التأهيل المهني للنساء .
- التدريب على بعض الحرف اليدوية والخياطة .

1-2-3: في مجال التوعية والتثقيف

- التوعية بالحقوق الاجتماعية والقانونية والسياسية للمرأة .
- توعية المرأة بواجباتها وحقوقها تجاه المجتمع وتجاه نفسها ؛ فتلك التوعية هي الطريق السليم الذي يؤهل المرأة للقيام بدورها ويمنحها الثقة بنفسها .

1-2-4: في مجال التدريب

- إعداد دورات تدريبية حول إدارة وقت المرأة وتنظيمه ليلائم دورها كعاملة وكربة منزل .
- إعداد فرق من النساء الناجحات في المجالات المتباينة ليقمن بأنفسهن بالدعوة لتعديل أوضاع المرأة والتغلب على المشكلات التي تواجهها ، والإسهام في تنمية مجتمعاتهن وتطويرها .

1-2-5: في مجال التعليم ومحو الأمية

- تعليم الكتابة والقراءة ومحو الأمية المعلوماتية .
- رفع المستوى الثقافي والتعليمي .
- معالجة مشكلة التسرب المدرسي ورفع مستوى التمدرس كمًا ونوعًا .

6-2-1: في مجال النوع الاجتماعي

- تغيير المفاهيم والسعي إلى بناء فكر جندري.
- ترسيخ مفهوم المساواة ومفهوم الشراكة.
- توعية الرجال بأهمية دور المرأة.
- إنشاء مشروعات مشتركة بين المرأة والرجل.
- الاهتمام بعلاقات النوع وعدم التمييز.

7-2-1: في مجال التربية الجنسية والصحة الإنجابية

- رفع مستوى الوعي بالصحة الإنجابية والأمراض الجنسية.
- توفير خدمات الصحة الإنجابية، خاصة في القرى.
- الاهتمام بالصحة الإنجابية لدى الفتيات المراهقات.
- التوعية في المدارس حول الزواج المبكر.
- تدريب النساء على موضوعات العناية الصحية في العائلة.
- إدخال الصحة الإنجابية إلى المناهج المدرسية.

8-2-1: في مجال مكافحة العنف

وفيها المشروعات التي تتناول حماية المعنفات، أو ضحايا العنف من النساء وتأهيلهن، وذلك من خلال تقديم الجهود في اتجاهين: المرأة المعنفة من ناحية، والجهات المعنية بالتوعية من الجهة الأخرى، واشتملت هذه المشروعات على ما يلي:

- توعية النساء بالعنف الواقع عليهن.

- الحماية من العنف الأسري .
- حماية المراهقات من التحرش الجنسي .
- إقامة بيوت استقبال النساء المعنفات قبل حصول العنف وبعده .
- توحيد المصطلحات المتعلقة بالعنف وتوسيع المفاهيم .
- إدماج العنف القائم على النوع الاجتماعي في مشروعات وزارة الشئون الاجتماعية .
- السعي لوضع استراتيجية وطنية لحماية النساء من العنف .
- تطوير مقاربات واستراتيجيات مع الرجل في سبيل مناهضة العنف ضد النساء .
- إقامة مشروعات علاجية وتأهيلية للمدمنات .
- إقامة مشروعات تأهيلية للسجينات .
- مساندة النساء المعوقات في شكل مشروعات تعمل على توعيتهن وتأهيلهن ومساندتهن صحيًا وماديًا ونفسيًا ؛ لتأمين مساعدة تكفل لهن الكرامة والعمل المناسب .

9-2-1 : في المجال السياسي

- إقامة مشروعات لتعريف النساء بالنظام السياسي وتدريبهن على القيادة .
- تشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات .
- إقامة لقاءات توعية سياسية في المناطق المختلفة .
- إقامة مشروعات في ميدان كسب التأييد (المناصرة) لدعم وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار .

10-2-1: في مجال الدراسات والبحوث

هناك مجالات أخرى لمشروعات يمكن العمل في إطارها، مثل:

- العمل على تنفيذ الدراسات البحثية المعنية بالجوانب النفسية والاجتماعية للمرأة.
- عمل دراسات عن المرأة والعنف.
- إقامة مشروعات المراكز الإرشادية الأسرية، والتي تتولى عقد دورات إرشادية أسرية عن العلاقات الزوجية.
- حل المشكلات والنزاعات الأسرية.
- إنشاء نوادي للإبداع والمبدعين.
- إقامة مشروعات خاصة بتطوير سلوكيات المرأة وأخلاقياتها.

3-1: رؤيــة عامــة

يمكن إجمالاً تحديد المحاور الأساسية لمجالات الاهتمام لدى المؤسسات والهيئات التي غطتها الدراسات القطرية فيما يلي:

- إقامة المشروعات التي تتناول حماية المعنفات، أو ضحايا العنف من النساء وتأهيلهن، سواء بإنشاء دور الاستضافة، أو بإنشاء مراكز الاستماع والمشورة، أو ببذل جهود لإعادة التأهيل.
- إقامة المشروعات التي تتناول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية للمرأة، وكذلك المشروعات التي تعمل على تطوير مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، مع تركيز عدد من المقترحات على التنمية الاقتصادية تحديداً.
- الاهتمام بعلاقات النوع، والاهتمام بقيم عدم التمييز، والمواطنة، وحقوق الإنسان، ورعاية المطلقات والأرامل والمعيلات لأسرهن.

- إقامة مشروعات في مجال التوعية بالحقوق القانونية، وتقديم الخدمات في هذا المجال، والاهتمام بتعديل قوانين الأحوال الشخصية والقوانين الأخرى.

وتتفق كل المشروعات السابقة على أن الهدف الأساسي لأي مشروع ولكل مشروع هو في المقام الأول الاهتمام بتمكين المرأة، وهو ما يعكس رغبة ونزعة إلى إضفاء الشمولية على البرامج المقترحة باعتبار أن التمكين يعد مدخلاً أساسيًا لتنمية وضع المرأة؛ وبالتالي النهوض بأوضاعها اجتماعيًا من خلال فتح مجالات كثيرة لمشاركة المرأة؛ مما يعطى المرأة كينونتها، ويجعلها عضواً فعَّالاً في المجتمع، ويجعل لها دوراً مهمًا تقوم به تأكيداً لحقها في المواطنة. ويتم ذلك عبر مسالك التكوين داخل الأسرة، أو رفع القدرات الاقتصادية للمرأة، أو من خلال توعية المرأة وتثقيفها في مجالات متنوعة كالتغذية والصحة والقانون، أو فيما يتعلق بنشر ثقافة المساواة وعدم التمييز وكل المجالات التي سبق طرحها.

والتمكين بهذا المعنى يعكس في الواقع جوهر التنمية الاجتماعية التي تمثل المجال المحوري وقطب الارتكاز الذي يستقطب كل برامج التنمية، وخاصة في مجال المرأة؛ فيتفاعل معها ويؤثر فيها. ويمكن بهذا الاعتبار التأكيد على أن مفهوم تمكين المرأة هو المفهوم الأشد ارتباطًا بمفهوم التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة.

قائمــة المراجـــع

صفحة١١٨ أبيض

أولاً: المراجع باللغة العربية

1 . بدوي، أحمد زكي (1986م)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

2 . اليونيسيف، (1999م)، برنامج «لأجل النساء والأطفال من منظور حقوق الإنسان»، وثائق اليونيسيف، وثائق المجلس التنفيذي، الدورة الثانية، المجلس التنفيذي، الخطط والسياسات والاستراتيجيات.

3 . اليونيسيف، (بدون تاريخ)، التنمية وحقوق الإنسان ودور البنك الدولي، وثائق اليونيسيف، وثائق المجلس التنفيذي، الدورة الثانية، المجلس التنفيذي، الخطط والسياسات والاستراتيجيات.

4 . الدشوني، شريف، (2007م)، التنمية، أسئلة ومشروع إجابات مختصرة، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، الخرطوم.

5. عثمان، عبد الرحمن أحمد، (2000م)، العمل الطوعي، مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العملية في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد، دار جامعة إفريقيا للطباعة.

6 . البكري، عفاف إبراهيم ،(2010م)، السياسة القومية لتمكين المرأة (التقدم المحرز والتحديات)، وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل، الإدارة العامة للمرأة والأسرة .

7. جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، (بدون تاريخ)، قضايا المرأة العاملة السودانية، سلسلة كتيبات المرأة والقانون والتنمية، المرأة وقوانين العمل.

8. مركز دراسات النوع، (2005م)، المرأة والفقر سياسات وآليات الإفقار، مركز دراسات النوع بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، الخرطوم.

9 . جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، المرأة وحقوق الإنسان، (بدون تاريخ)، المرأة وقوانين العمل، سلسلة كتيبات المرأة والقانون والتنمية.

10 . النبلاوي، عايدة فؤاد، (2009م)، النسق الديموجرافي، في عبد الرحمن صوفي (محرر)، المجتمع العماني المعاصر، الطبعة الأولى، جامعة السلطان قابوس.

11 . نعمة، أديب، (2002م)، الإطار المفهومي والمنهجية، الورشة الأولى، سلسلة ندوات تقرير التنمية العربية الإنسانية: تحليل من منظور بنائي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

12 . أبو عين، مها، (2005م)، أثر التنشئة الاجتماعية العربية على المستوى التعليمي للمرأة. دراسة متاحة على موقع الإنترنت التالي:

http://www.diwanalarab.com/spip.php?article2742

13 . عبد المجيد، هدى، (2009م)، (474) منظمة أهلية و(120) طلبًا بانتظار إقراره، جريدة الوطن ، البحرين، 16 أغسطس/آب.

14 . وليد المصري، (2008م)، مقارنة الواقع الفعلي للمرأة في مملكة البحرين بتقرير التنمية البشرية، البحرين: المجلس الأعلى للمرأة، حوار الطاولة المستديرة، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة.

15 . أحمد، دنيا، (2009م)، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البحرين، بيت الحريات.

16 . دولة البحرين، قانون الجنسية البحرينية (التعديل الأخير لعام 1981م)، 16 سبتمبر/أيلول 1963م، المادة رقم (5).

17 . ح. تومي، (2006م)، «الخصوبة والأسرة، تحول الإخصاب وآثاره على بنية الأسرة في الجزائر للفترة 1992م-2002م» في التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، ج1، العدد2، جامعة الجزائر.

18. جلوسيمير، (بدون تاريخ)، «أعضاء سياسيون ومشاركون: شبه الجزيرة العربية»، موسوعة المرأة والثقافة الإسلامية، ص ص 551-553.

19. م. صقلّي، (1998م)، «المرأة والدين في البحرين: بزوغ هوية»، في: ي. حدّاد، يوفن، وج. إسبوسيتو (محررين)، الإسلام، النوع الاجتماعي، والتغيير الاجتماعي، نيويورك، أكسفورد: دار نشر جامعة أكسفورد، ص ص169-189 .

20. دولة البحرين، (2005م)، «الرعاية الاجتماعية في البحرين»، (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية)، ع 6، رقم 8.

21. د. عيسى، (2007م)، «النشطاء غير راضين عن مبلغ النفقة»، بوابة المرأة، ديسمبر/ كانون الأول 2007م.

22. دولة البحرين، (2007م)، «المرأة البحرينية والعمل النقابي»، بوابة المرأة.

23. حامد أنور، (بدون تاريخ)، العنوسة في العالم العربي: ظاهرة أم عقاب اجتماعي، الموقع الإلكتروني/http://www.diwanalarab.com .

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1 . Badri, B. y. & Badri, A. M., (2008). Basic Education in Sudan; challenges and the way forward, the National confidence on Education for all, Ahfad University for women.

2 . UNDP Gender Unit.

3 . Charmes, Jacques & Wieringa, (2003), Measuring Women's Empowerment: an assessment of the Gender-related Development. Journal of Human Development Index and the Gender Empowerment Measure Development, Vol. 4, No. 3, November 2003, P.P. 420-424.

4. World Bank, (2005), The Economic Advancement of Women in Jordan: A Country Gender Assessment, Washington D.C.: World Bank/Social and Economic Development Group/MENA.

5. CNES, Projet de rapport national sur le développement humain 2000, 2001.

6. CNES/PNUD,(2006). Rapport National sur le Développement Humain, Algérie.

7. CENEAP, (2001). Genre et développement en Algérie, La revue du CENEAP, N°19, p.23.

8. Djekboub, S. & Saoudi, A., (2005). "L'emploi féminin en Algérie", Institut National du travail.

9. Khaldoun, H. et Kouidri, M., (1999). Famille et démographie en Algérie, CENEAP mai.

10. Kennouche, (1977). "l'école au féminin", Les cahiers du CREAD, nº42, 3éme trimestre .

11. MINISTERE DELEGUE DE LA FAMILLE ET DE LA CONDITION FEMININE Répertoire National des intervenants en direction des femmes victimes de violence.

ثالثًا: التقارير الوطنية والإقليمية والدولية

1 . البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2005م، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

2 . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2009م، التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج بيجين، التقرير الإقليمي الثالث، بيروت، لبنان.

3 . اللجنة الوطنية للسكان، 2007م، المرأة والرجل في سلطنة عمان: صورة إحصائية، المكتب الفني، وزارة الاقتصاد الوطني.

4 . اللجنة الوطنية للسكان، 2008م، وضع المرأة العمانية، وزارة الاقتصاد الوطني.

5 . اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الوطني، 2009م، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

6 . جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي، 2009م، إدارة المرأة: ورقة عمل، ورشة عمل «تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية»، 6-8 يولية/ تموز، دمشق.

7 . وزارة الاقتصاد الوطني، 2005م، النتائج النهائية للتعداد 1993م/ 2003م، سلطنة عمان.

8 . وزارة الاقتصاد الوطني 2003م، تقرير التنمية البشرية: عمان 2003، سلطنة عمان.

9 . وزارة الاقتصاد الوطني، 2008م، الكتاب الإحصائي السنوي، سلطنة عمان.

10 . وزارة الاقتصاد الوطني، 2009م، الكتاب الإحصائي السنوي، سلطنة عمان.

11 . وزارة التربية والتعليم، 2007م، الكتاب السنوي، سلطنة عمان.

12 . وزارة التنمية الاجتماعية، 2006م، الكتاب السنوي، سلطنة عمان.

13 . وزارة التنمية الاجتماعية، 2009م، تقييم تجربة مشاركة المرأة العمانية في مجلس الشورى، ندوة المرأة العمانية، سلطنة عمان.

14 . وزارة التنمية الاجتماعية، 2009م، المرأة والعمل التطوعي، ندوة المرأة العمانية، سلطنة عمان.

15 . وزارة التنمية الاجتماعية، 2009م، المرأة في ريادة الأعمال، ندوة المرأة العمانية، سلطنة عمان.

16 . وزارة التنمية الاجتماعية، 2009م، المرأة والتشريع وتحديات التطبيق، ندوة المرأة العمانية، سلطنة عمان.

17 . وزارة الصحة، 2005م، التقرير الصحي السنوي، سلطنة عمان.

18 . وزارة القوى العاملة، 2008م، الكتاب السنوي، سلطنة عمان.

19 . منظمة العفو الدولية: النساء كعوامل للتغير.

20 . وزارة الصحة الاتحادية، البرنامج القومي لمبادرات المجتمع التنموية الاستراتيجية القومية لبرنامج مبادرات المجتمع التنموية.

21 . وثائق مفوضية العون الإنساني.

22 . وثائق وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل.

23 . دائرة الإحصاءات العامة (المملكة الأردنية الهاشمية)، (2008م)، مؤشرات المرأة الأردنية، عمان: دائرة الإحصاءات العامة.

24 . دائرة الإحصاءات العامة (المملكة الأردنية الهاشمية)، (2007م)، دراسة خريطة تمكين المرأة في الأردن، عمان: دائرة الإحصاءات العامة، مديرية الإحصاءات السكانية والاجتماعية، قسم إحصاءات النوع الاجتماعي.

25 . دائرة الإحصاءات العامة (المملكة الأردنية الهاشمية)، (2007م)، الأردن حقائق وأرقام، عمان: دائرة الإحصاءات العامة.

26 . تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003م.

27 . صورة المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي للسنة الدراسية 2003م – 2004م ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .

28 . اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) .

29 . الموقع الإلكتروني لجمعية التضامن النسائي التعليمي : http://www.diwanalarab.com

30 .تقرير حول الحق في التعليم بين الواقع والطموح ، دكتور هديل قزاز ، مركز نشر المعلومات .

31 . الموقع الإلكتروني لجمعية التضامن النسائي : http://www.learning.partnreship.org

32 . التمكين والمرأة الفلسطينية ، 2006م ، هداية قرعان .

33 . تعزيز ثقافة التمكين للمرأة الفلسطينية ، 2007م ، أحمد مجدلاني ، الحوار المتمدن ، العدد : 1847 .

34 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2008م ، تقرير المرأة والرجل في فلسطين ، العدد الثالث ، رام الله – فلسطين .

35 . التقرير الرسمي الثاني حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، الهيئة الوطنية لشئون المرأة ، بيروت 2004م .

36 . الأدوار الاجتماعية للمرأة العاملة في كل من الأردن وسوريا ولبنان ، إعداد د . فاديا كيوان ، بيروت 2004م .

37 . النشرة الإحصائية للعام الدراسي 2004م – 2005م ، المركز التربوي للبحوث والإنماء ، بيروت .

38 . الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ، 2004م – 2005م ، إدارة الإحصاء المركزي ، بيروت .

39 . تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005م ، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، الأردن 2006م .

40 . التقرير الرسمي الثالث حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية ، بيروت 2006م .

41 . حصاد العشرية الأولى ، 1998م-2007م ، الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية ، بيروت 2007م .

42 . التقرير الوطني للتنمية البشرية ، لبنان 2008م-2009م ، نحو دولة المواطن ، بيروت 2009م .

43 . من يتحمّل المسئولية أمام المرأة؟ ، تقدّم نساء العالم 2008م-2009م ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، 2009م .

44 . تقارير تونس الخاصة بتقييم إنجاز منهاج وخطة عمل بيجين : بيجين +5 ، بيجين +10 ، بيجين +15 .

45 . تقرير اللجنة القطاعية ، المرأة والأسرة ، لإعداد المخطط العاشر والمخطط الحادي عشر للتنمية .

46 . المخطط العاشر للتنمية 2002م-2006م ، الجزء الخامس ، السياسات الاجتماعية .

47 . المخطط الحادي عشر للتنمية 2007م-2011م ، الجزء الخامس السياسات الاجتماعية .

48 . التقييم نصف المرحلي للمخطط الحادي عشر 2007م-2009م ، باب «المرأة والتنمية» .

49 . الاستراتيجية الوطنية للوقاية من السلوكيات العنيفة داخل الأسرة وفي المجتمع .

50 . البحث الميداني حول توزيع وقت النساء والرجال .

51 . الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية .

52 . المرأة الريفية في تونس : مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة .

53 . تقييم وقع مشروعات صندوق التضامن الوطني على المرأة والأسرة .

54 . تقرير اللجنة القطاعية للشئون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج الخاص بالمخطط الحادي عشر 2007م-2011م .

55 . دراسة تقييمية لبرامج النهوض الاجتماعي : وزارة الشئون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج .

56 . دراسة حول خصوصيات الأسر المنتفعة ببرنامج إعانة العائلة المعوزة ، وزارة الشئون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج .

57 . الهيئة السورية لشئون الأسرة ، تقرير بكين + 15 ، دمشق ، 2009م .

58 . الهيئة السورية لشئون الأسرة ، التقرير الوطني الأول عن حالة السكان ، دمشق ، 2009م .

59 . هيئة تخطيط الدولة ، تقرير نصف المدة للخطة الخمسية العاشرة ، دمشق ، 2010م .

60 . هيئة تخطيط الدولة ، التقرير الوطني لأهداف الألفية ، 2005م .

61 . الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ، المرأة الجزائرية ، واقع وأرقام ، الجزائر 2006م .

62 . الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ، الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء الجزائر(د . ت) .

63 . الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ، الاستراتيجيات الوطنية لترقية وإدماج المرأة 2008م-2013م ، الجزائر جويليه (يولية/ تموز) 2008م .

64 . وزارة التربية ، مديرية التخطيط ، المديرية الفرعية للإحصائيات 2006م / 2007م .

الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية ، التجديد الريفي الجزائر ، أوت (أغسطس/ آب) 2006م .

65 . المركز الوطني لدعم المنظمات، وزارة التنمية الاجتماعية، سوريا.

66 . وزير شئون مجلس الوزراء الشيخ أحمد بن عطية الله، كما نقلت مجلة الأعمال العربية في عددها الصادر في 6 فبراير/ شباط 2008م، «البحرين مُتهمة بالتمويه في هوية سكانها».

67 . دستور مملكة البحرين، القانون رقم (17) لعام 2002م، المادة رقم 5 (ب).

68 . حبيب تومي، «أبناء الأب الأجنبي يحصلون على الجنسية البحرينية»، أخبار الخليج، 20 سبتمبر/ أيلول 2006م.

69 . وزارة خارجية الولايات المتحدة، 4 يونية/ حزيران 2008م.

70 . «استمرار الانحياز ضد المرأة»، تربيون البحرين، 15 ديسمبر/ كانون الأول 2007م.

71 . البحرين: دور إيواء خدم المنازل بحاجة لدعم مادي، مانيلا: مركز سكالابريني للهجرة، 2008م ، 8 أغسطس/ آب 2008.

72 . سيجما هدى، تقرير عن اللجنة الخاصة بالاتجار بالبشر، خاصة المرأة والطفل: بعثة إلى البحرين، عُمان وقطر، نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، 2007م.

73 . س. س. جريوال، « وزارة خارجية الولايات المتحدة تحذف البحرين من القائمة السوداء للاتجار بالبشر»، جميع عناوين الأخبار، يونية/ حزيران 2008م .

74 . القانون رقم (40) في 2005م؛ «التشريعات البحرينية تفتقد نصوص تجريم العنف ضد النساء»، الوقت، 8 مارس/ آذار 2008م، 747 .

75. ج. بيو، «سريلانكا توقف إرسال الخدم إلى البحرين»، أخبار الخليج اليومية (باللغة الإنجليزية)، 2008م؛ سيجما هدى، تقرير عن اللجنة الخاصة بالاتجار بالبشر، المعاناة في صمت: خدم المنازل بحاجة إلى حماية قانونية، اتحاد حقوق العمال الأجانب UFDWR، 14 إبريل/ نيسان 2008م ، 8 أغسطس/ آب 2008م.

76 . ج . م . -ف . جامارتن، خدم المنازل: قلة الحماية لذوي الدخل الضئيل، إبريل/ نيسان 2005م (8 أغسطس/ آب 2008م) .

77 . «العنف الأسري»، في العنف الأسري (القضايا والحلول)، البحرين: مركز معلومات المرأة والطفل، 2008م .

78 . المعاناة في صمت، اتحاد حقوق العمال الأجانب UFDWR .

79 . العاصمة واشنطن: وزارة الخارجية بالولايات المتحدة، 12 يونية/ حزيران 2007م .

80 . تقرير الاتجار بالبشر، العاصمة واشنطن: وزارة الخارجية بالولايات المتحدة، 12 يونية/ حزيران 2007م) .

81 . «ممارسات البحرين بالنسبة لحقوق الإنسان 1994م»، تقرير حقوق الإنسان، وزارة الخارجية الأمريكية، فبراير/ شباط 1995م .

82 . دائرة الإحصاءات العامة (المملكة الأردنية الهاشمية)، 2008م، مؤشرات المرأة الأردنية، عمان: دائرة الإحصاءات العامة .

83 . دائرة الإحصاءات العامة (المملكة الأردنية الهاشمية)، 2007م، دراسة خريطة تمكين المرأة في الأردن، عمان: دائرة الإحصاءات العامة/ مديرية الإحصاءات السكانية والاجتماعية/ قسم إحصاءات النوع الاجتماعي .

84 . دائرة الإحصاءات العامة (المملكة الأردنية الهاشمية)، 2007م، الأردن حقائق وأرقام، عمان: دائرة الإحصاءات العامة .

85 . الهيئة السورية لشئون الأسرة، تقرير بكين + 15، دمشق، 2009م .

86 . الهيئة السورية لشئون الأسرة، التقرير الوطني الأول عن حالة السكان، دمشق،

2009م.

87 . هبة الليثي، الفقر في سورية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 2004م.

88 . هيئة تخطيط الدولة، تقرير نصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، دمشق، 2010م.

89 . هيئة تخطيط الدولة، التقرير الوطني لأهداف الألفية، 2005م.

90 . «هل نراهن على فوز المرأة بالانتخابات؟» وكالة أنباء البحرين، 17 نوفمبر/ تشرين

الثاني 2006م (8 أغسطس/ آب 2008م) .

رابعًا: شبكة المعلومات الدولية

- www.amnesty.org/ar/compaings/vidence against women
- www.pogar.org/publications/other/constitutions/bahrain-02e.pdf
- www.unher.org/refworld/docid/3fb9f34f4.html
- www.womengateway.com/arwg
- http://archive.gulfnews.com/articles/06/09/20/10068736.htm
- http://english.bna.bh/?ID=53081
- www.womengateway.com/NR/exeres/.htm
- www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2007/82805.htm
- www.migrationinformation.org/Feature/display.cfm?id=300
- manama.usembassy.gov/bahrain/hrarabic.html
- http://ufdwrs.blogspot.com/2008/04/suffering-in-silence-domestic-workers.html
- http://ufdwrs.blogspot.com/2008/04/suffering-in-silence-domestic-workers.html
- www.allheadlinenews.com/argicles/7011168940
- http://www.ipsnews.net
- www.migrationinformation.org/Feature/display.cfm?id=300
- www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2008/105387.htm
- www.scw.gov.bh/media/pdf/Initial-Second-Periodic-Reports.pdf
- www.smc.org.p/amnews/amn060131/middleast/Bahrain060131.htm
- www.unher.org
- www.womengateway.com

- www.universalhumanrightsindex.org

ملاحـق الـدراســة

صفحة ١٣٤ أبيض

الملحق رقم (1) الاستمارة النهائية

منظمة المرأة العربية

الدولـة رقم الاستبيان

الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للنهوض بالمرأة العربية
استبيان المشروعات الاجتماعية

معلومات عن مستوفي البيانات :-

- اسم مستوفي البيانات .....
- المسمى الوظيفي لمستوفي البيانات في المشروع .....
- عنوان البريد الإلكتروني لمستوفي البيانات .....

.....

- اسم الباحث الميداني .....
- تاريخ استيفاء الاستبيان .....

بيانات المؤسسة :-

- اسم المؤسسة .....
- العنوان .....

.....

- رقم التليفون .....
- رقم الفاكس .....
- البريد الإلكتروني للمؤسسة .....

ملحوظـة :

المعلومات الواردة في هذا الاستبيان خاصة فقط بأغراض البحث العلمي التابع لمنظمة المرأة العربية .

تقوم منظمة المرأة العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية بإجراء دراسة مسحية للمشروعات المخصصة للمرأة العربية في المجالات الاجتماعية بالدول الأعضاء في المنظمة .

ويهدف هذا الاستبيان إلى الوقوف على الجهود المبذولة على المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي من أجل النهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها الاجتماعية ، كما يهدف إلى الكشف عن التوجهات والموضوعات التي تم التركيز عليها ، والوقوف على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها أو أسباب الإخفاق .

وانطلاقًا من كل ما سبق ، سيساعد هذا الاستبيان على تشخيص الوضع الراهن ، وعلى تعزيز ورفع كفاءة البرامج والمشروعات والأنشطة الهادفة لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمرأة العربية ، وتقديم مجموعة من التوصيات التي تسترشد بها المنظمة في وضع خطتها المستقبلية في هذا المجال ، بناء على قاعدة عريضة من المعايير الموحدة بما يؤدى إلى نجاح جهود تبادل الدعم الفني بين الدول الأعضاء .

شاكرين لكم جهودكم وتعاونكم في تسهيل عملية جمع المعلومات .

أولاً: بيانات عامة عن المشروع

1 – اسم المشروع : .....

2 – الموقف الحالي للمشروع :

– مستمر ( )

( )

تاريخ بدء المشروع	المدى الزمني المقرر للمشروع	تاريخ نهاية المشروع «للمشروعات المنتهية»
3 – المدى الزمني للمشروع : –		

4 – نطاق عمل المشروع :

– وطنـي ( )

– إقليمي ( )

– دولي ( )

5 – التغطية الجغرافية للمشروع :

– الوطن ككل ( )

– العاصمة ( )

– إقليم ( )

– محافظة ( )

– مدينة ( )

– قرية أو مجموعة قرى ( )

– أخرى تذكر .....

6 – هل هذا المشروع مرتبط بمشروعات أخرى؟

– نعم ( )

– لا ( )

(في حاله الإجابة بـ نعم)

7 – ما هذه المشروعات :

.....

.....

.....

ثانيًا: التنفيـــذ

8 – اسم الجهة / الجهات المنفذة : .....

9 – طبيعة الجهة / الجهات المنفذة

– حكومية ( )

– قطاع خاص ( )

– منظمة أهلية ( )

– منظمة إقليمية ( )

– منظمة دولية رسمية ( )

– منظمة دولية غير حكومية ( )

– أخرى تذكر .....

10 – مصـادر التمويـل :

– حكومية ( )

– قطاع خاص ( )

– منظمة أهلية ( )

– منظمة إقليمية ( )

-منظمة دولية رسمية ( )

	الـوصـــف	العــدد
مقر/ مقرات للمشروع	.....	
تجهيزات مكتبيه		
أجهزة حاسوب		
وسائل نقل		
وسائل اتصال		
موقع إلكتروني		

11- مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشروع :

12 – عدد العاملين بالمشروع : ذكور ( ) إناث ( )

13- مدير المشروع : ذكــر ( ) أنثى ( )

14 – عدد النساء في إدارة المشروع : .....

15 – أهداف المشروع :

- .....

- .....

- .....

النشـــــاط	وصــف النشــاط
توعية	
تدريب/ تكوين	
تنمية مهارات	
إعداد كوادر	
تقديم مساعدات مالية أو عينية	
برامج حماية	
توفير مؤسسات رعاية مختلفة	
تحسين ظروف العيش	

16- طبيعة أنشطة المشروع

أخرى تذكر .....

.....

.....

17 – الفئات التي يستهدفها المشروع :

– حسب الحالة الاجتماعية للنساء :

عزباوات ( ) متزوجات ( ) مطلقات ( ) أرامل ( )

– حسب الحالة الوظيفية :

عاملات ( ) ربات بيوت ( ) متقاعـدات ( )

– حسب العمر :

أطفال ( ) فتيـــات ( ) شـابـات ( ) مسنات ( )

– حسب الحالة الصحية :

– معوقـات ( )

– ذوات أمراض مزمنة ( )

– صحـاح ( )

– أخرى تذكر .....

18 – هل يستهدف المشروع الرجال؟ نعم ( ) لا ( )

19 – إذا كانت الإجابة بنعم، فأي فئة من الرجال؟ .....

20 – عدد المستهدفين من المشروع : .....

21 – عدد المستفيدين الفعليين من المشروع « بدءاً من تنفيذ المشروع» .....

ثالثاً: الإنجازات والمشكلات

22 – هل حقق المشروع أهدافه؟

نعـم ( ) لا ( )

23 – إذا كانت الإجابة بنعم، فما أهم الإنجازات التي حققها المشروع حتى الآن؟

– .....

24 – العقبات التي تواجه / واجهت المشروع :

العقبـــات	توصيـف العقبـات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
– عدم وجود وثيقة للمشروع :	.....	.....
– عدم وضوح غايات المشروع وأهدافه وصعوبة قياس الأهداف		
– تعقيد الإجراءات الإدارية الرسمية .		
– مشكلات دراسات الجدوى .		
– مشكلة التمويل .		

العقبـــات	توصيـف العقبـات	الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها
– صعوبة الوصول إلى المستهدفين .		
– نقص القدرات الفنية اللازمة للعمل في المشروع .		
– قصور المتابعة وتركيزها على الناحية المالية .		
– مشكلة المكان .		
–نقص التجهيزات المادية .		
– مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة .		
– نقص الموارد البشرية .		
– عدم وجود خطة للاستدامة .		
– عدم تجاوب المستهدفين .		
– عدم وجود مؤشرات للتقييم .		

25 – كيف أثرت هذه المشكلات على استمرارية المشروع ؟

– .....

– .....

– .....

رابعًا: آليات التقييم والمتابعة:

26 – هل تم تقييم المشروع ؟

نعم ( ) لا ( )

27 – في حالة الإجابة بـ نعم أجب عن الآتي : –

أ – مراحل التقييم :

– مستمر ( )

– مرحلي ( )

– نهائي ( )

ب– جهة التقييم :

● ذاتي :

– الإداريون ( )

– المستفيدون ( )

- العاملون ( )

● خارجي :

- جهات إشرافية ( )
- جهات تمويلية ( )
- أخـرى ( )

● متعدد الأطراف ( )

ج- منهجيــة التقييــم :

- تقييم الأنشطة ( )
- تقييم الأهداف «المخرجات» ( )
- تقييم الأداء ( )

28 - أدوات التقييــم : -

- الاستبيان ( )
- مؤشرات ( )
- مقابلات ( )
- الملاحظة ( )
- رجوع إلى الملفات ( )
- أخرى تذكر .....

29 – كيف استفاد المشروع من عملية التقييم؟

– .....

	وصـف المقترحـات
– ..... التخطيط للمشروع	
تنفيذ المشروع	
تقييم المشروع	
تمويل المشروع	
مشاركة المرأة في المشروع	

خامساً: الرؤيـة المسـتقبلية

30 – ما مقترحاتكم لتحسين المشروع؟

31 – ما أهم المجالات الاجتماعية التي تقترحون أن تقام فيها مشروعات للنهوض بالمرأة في المجال الاجتماعي؟

- .....
- .....
- .....

مـلاحظـات

- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....